



Distr.: GENERAL

E/ECA/COE/26/6  
1 March 2007

ARABIC  
Original: ENGLISH

## الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية  
الاقتصادية الأفريقيين/ الدورة الأربعون للجنة

الاجتماع السادس والعشرون للجنة الخبراء

أديس أبابا، إثيوبيا  
29 آذار/ مارس - 1 نيسان/ أبريل 2007

تسريع النمو والتنمية في أفريقيا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية:  
التحديات الناشئة واستشراف المستقبل

ورقة مواضيع



### شكر وعرافان

أعدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا هذه الورقة. واللجنة تسجل بامتنان إسهامات كل من وحدة دعم الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للفريق المعني بالفقر لمكتب وضع السياسات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما تعرب اللجنة عن عرفانها لمفوضية الاتحاد الأفريقي لما قدمته من ملاحظات وأسدتته من مشورة.



## المحتويات

ب	موجز تنفيذي	
1	ألف - مقدمة	
2	باء - تقييم التقدم الذي أحرزته أفريقيا صوب تحقيق الأهداف الإنمائية	
4	جيم - التحديات	
4	1- النمو، العمالة وانعدام المساواة	
10	2- رفع مستوى التمويل والاستثمار في القطاع العام	
16	3- البيئة العامة للسياسات - تخطيط ورصد وتتبع الأداء	
21	4- السلم والأمن	
22	5- الشراكات والعولمة	
23	دال - استشراف المستقبل	
23	1- النمو والعمالة وعدم المساواة	
25	2- التمويل	
26	3- الحكم والابتكارات المؤسسية والسلم والأمن	
29	4- الشراكات والوفاء بالالتزامات	
29	هاء - الخلاصة	
31	المراجع	

## موجز تنفيذي

### مقدمة

1 - يوافق شهر أيلول/سبتمبر 2007 منتصف المدة التي تفصلنا عن عام 2015 وهو التاريخ الذي حُدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تلك الأهداف والغايات المحددة زمنياً التي تجسّد تعهد المجتمع الدولي بخفض نسبة الفقر المدقع إلى النصف وتحسين المؤشرات الرئيسية للتنمية البشرية مقارنة بمسئولياتها في عام 1990. وقد اعتمد زعماء العالم هذه الأهداف في إعلان الألفية الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للألفية الذي عقد عام 2000. ومن شأن هذا المعلم الزمني أن يكون بمثابة تذكرة قوية للحكومات الأفريقية وبشركائها الإنمائيين، بأن الوقت يوشك على النفاذ، وأنه عما قريب لن يكون بمقدور أي استثمارات أو سياسات أن تمكن من الوفاء بهذا الالتزام الدولي.

2 - وتشير عمليات التقييم التي أجريت مؤخراً، بما في ذلك التقييم الذي أعد لهذا المؤتمر، إلى أن ثمة احتمالاً بأن تعجز أفريقيا عن تحقيق هذه الأهداف بحلول مواعدها المقرر. وبناء على ذلك، إذا أريد لأفريقيا أن تحافظ على ما تشهده حالياً من تحسن في أداء نموها الاقتصادي الإيجابي على مستوى الحكم وتعزيزها بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فيتوجب عليها التغلب على تحديات اقتصادية واجتماعية وبشرية وبيئية حمة وهذه التحديات ناجمة عن تاريخ القارة واقتصادها السياسي وجغرافيتها وعلاقتها مع نفسها ومع المجتمع الدولي بشكل عام.

3 - وبالرغم من وجود توافق في الآراء بشأن الأسباب الكامنة وراء بطء التقدم في القارة والنتائج المحتملة لهذا البطء بالنسبة لبعض المجالات، فهناك مجالات عديدة ما زالت موضع خلاف وتثير قدراً كبيراً من الجدل على مستوى كل من السياسات العامة والتحليل. وأحد هذه المجالات يتمثل في مجموعة التدخلات التي على البلدان الأفريقية اعتمادها وتنفيذها بغية تسريع وتيرة النمو والتنمية لتحقيق الأهداف المذكورة.

4 - وهذه الورقة التي تتضمن المعلومات الأساسية والمواضيع أعدت لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاجتماعية الأفريقيين لعام 2007 الذي تعقده اللجنة الاقتصادية لأفريقيا<sup>(1)</sup>. والهدف منها دو شقين: أولهما هو إبراز وتوصيف بعض التحديات الجديدة التي تحول دون تسريع وتيرة النمو والتنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا؛ أما الثاني، فيتمثل في طرح خيارات لكي يقوم الوزراء بمناقشتها والنظر فيها، بحيث يؤدي الاتفاق عليها إلى رسم الطريق المفضي إلى زيادة التدخلات الهادفة إلى تعجيل النمو والتنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة.

5 - وتستند هذه الورقة إلى مؤتمرات وزارية ودراسات وتقارير سابقة كانت قد بحثت الخيارات التي يمكن اعتمادها لتسريع خطى القارة في درب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن بين هذه الوثائق الورقة المعنونة "الموقف الأفريقي الموحد من الأهداف الإنمائية للألفية" التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي؛ وتقارير لجنة المملكة المتحدة المعنية بأفريقيا؛ وتقارير مشروع الأمم المتحدة للألفية المعنون "الاستثمار في التنمية" الذي عرض مجموعة من التدابير من بينها بعض "المكاسب السريعة". وعلاوة على ذلك، أوصى المؤتمر الوزاري لعام 2005، الذي عقدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمعالجة موضوع "ورقات استراتيجية الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية والمساءلة المتبادلة"، البلدان بأن تجعل ورقات استراتيجية الحد من الفقر التي تعتمدها متطابقة مع الأهداف الإنمائية للألفية، وهي نفس التوصية التي ترددها في البيان الختامي الصادر في آذار/مارس 2006، عن "الاجتماع الأفريقي العام المعني باستراتيجيات الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية" الذي شارك في تنظيمه في القاهرة، مصر، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي؛ وفي البيان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري الذي عقدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام 2006 في وأغادوغو، بوركينا فاسو؛ وفي المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بتمويل التنمية، الذي عقد في أيار/مايو 2006 في أبوجا، نيجيريا.

### ثمة تقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إنما بخطى بطيئة

6 - يتبين بوضوح من بطاقة تقييم النتائج الإجمالية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا أن عدد بلدان المنطقة التي تسير في الطريق المؤدي إلى تحقيق معظم هذه الأهداف لا يتجاوز العشرين. والبلدان التي تسجل أفضل أداء في هذا المجال موجودة في معظمها في منطقة شمال أفريقيا. غير أن الصورة ليست قائمة تماماً، إذ شهدت السنوات الأخيرة بعض التطورات الإيجابية التي تبعث على الأمل بأنه يمكن التغلب على التحدي المتمثل في تحقيق الأهداف الإنمائية في القارة، شريطة تعزيز التدابير المعتمدة في عدد من المجالات الحيوية في مجال السياسات العامة على الصعيدين الوطني والدولي.

7 - وما يبعث على التفاؤل هو استمرار الالتزام العام والراسخ بالأهداف الإنمائية للألفية، لاسيما على أرفع مستويات صنع القرار في المنطقة. فالاتحاد الأفريقي جعل من هذه الأهداف محور رؤية الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)، وأعرب عن تعهده ببذل المزيد من الجهود لتسريع التقدم في درب تحقيق هذه الأهداف عبر اعتماد موقفاً مشتركاً في مؤتمر القمة الذي عقده في عام 2005. وفي عام 2005 أيضاً، طلب مؤتمر الاتحاد الأفريقي من مفوضية الاتحاد الأفريقي، أن ترصد، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، مدى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا وأن تبلغه بنتائج عملية الرصد هذه. إلى جانب ذلك، أعرب الاتحاد الأفريقي من جديد عن التزامه بالأهداف الإنمائية للألفية وذلك في مؤتمر

(1) يشار إليه في ما بعد بـ "الوزراء".

القمة الذي عقده في بانجول في عام 2006، معززاً التزامه هذا بالتوصية باتخاذ تدابير ملموسة لتكثيف الجهود من أجل تحقيق هذه الأهداف. وأخيراً، دأب وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيون فضلاً عن الوزارات القطاعية الرئيسية على إيلاء أهمية مركزية لهذه الأهداف في جميع مؤتمراتهم واجتماعاتهم، خاصة منذ عام 2005.

8 - والزعماء الأفريقيون هم أيضاً من ضمن الموقعين على الوثيقة الختامية التي صدرت عن مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة لعام 2005، التي فُرض فيها أن على البلدان التي يوجد فيها فقر مدقع أن تعتمد وتنفذ بحلول نهاية 2006، إما ورقات استراتيجيات للحد من الفقر أو خططاً إنمائية وطنية تتمحور حول الأهداف الإنمائية للألفية. وبعد مضي سنتين على ذلك، أُحرز تقدم ملحوظ في هذا الشأن. وتتطوي بعض المبادرات السريعة الأثر مثل التوزيع المجاني للناموسيات، والإعانات المقدمة للأغذية لصالح التعليم وما إلى ذلك، على إمكانات كبيرة؛ وتلقي هذه المبادرات رواجاً متجدداً نتيجة لما أحرزته البلدان التي اعتمدتها من تقدم في مجال تحقيق عدد من الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ضوء هذا الأمر، فإن هناك حاجة ماسة إلى زيادة هذه التدخلات في إطار خطط محددة من أجل تسريع عجلة النمو والتنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في القارة. غير أنه ما زالت هناك تحديات جسيمة ينبغي التغلب عليها، أو على الأقل، التخفيف من آثارها.

### التحديات

9 - تجاوز معدل النمو في العديد من البلدان الأفريقية 5 في المائة سنوياً. بيد أن عدداً آخر من هذه البلدان لم يسجل سوى معدلات أكثر انخفاضاً أو كان نموه سلبياً. وعليه فإن أضخم تحدٍ تواجهه العديد من البلدان هو تسهيل حدوث النمو أو المحافظة على معدلاته المرتفعة. وقد كان رفع مستوى الإنتاج الزراعي وتعديل أوضاع القطاع الريفي ومازالا من أبرز التحديات أمام معظم البلدان الأفريقية منذ استقلالها. فتدني التنمية الزراعية يزيد من حدة الفقر والجوع ومن تردي الأوضاع الصحية، وكلها أمور تزيد من قابلية الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وغيرهما من الأمراض. ويقضي التغلب على هذا التحدي زيادة التدخلات في أسواق المدخلات والنواتج والصادرات.

10 - ويمثل تغير المناخ تحدياً آخر. فتقلبات المناخ تؤثر في الوقت الراهن تأثيراً سلبياً على النمو، ويشمل ذلك قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية (بسبب تأثيرها على السدود الكهرومائية ضمن أشياء أخرى). ويتضح الآن بشكل متزايد مدى أهمية التحدي الذي تمثله معالجة قضايا التغير المناخي وما يمكن أن يحدثه الإخفاق في ذلك الأمر من آثار على التقدم صوب تحقيق أهداف الألفية. وتتسبب مشكلة تغير المناخ في أزمة مياه محدقة تقتضي اهتماماً عاجلاً. فالمياه عنصر من العناصر الأساسية لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية الأخرى، ويساهم الافتقار إلى المياه المأمونة ومرافق الصرف الصحي ووسائل النظافة الصحية مساهمة كبيرة في ارتفاع معدل الوفيات في أوساط الأطفال والمسنين.

11 - وثمة تحديات أخرى تشمل خلق الوظائف وما يرتبط بذلك من تفاقم في عدم المساواة بين أفراد المجتمع، وتسارع التحول الاجتماعي، لاسيما التوسع الحضري، واستمرار مشكلة عدم المساواة بين الجنسين. وتبعث الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بالمساواة بين الجنسين وصحة الأمومة على القلق بشكل خاص. ففي حين أن العديد من البلدان أحرز بعض التقدم في مجال تحقيق الهدف الرسمي للألفية المتمثل في تحسين المساواة بين الجنسين في مجال التعليم، فإن مستوى التكافؤ بشكل عام ما زال متدنياً، وخاصة في مراحل التعليم العليا.

12 - وثمة مجموعة أخرى من التحديات تتصل بزيادة التمويل واستثمارات القطاع العام لإزالة العوائق الضخمة التي تحد من النمو. ففي ما يتعلق بحشد الموارد ونسخيرها لاستثمارات القطاع العام والنفقات المتصلة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإنها ما زالت دون المستويات التي تحتاجها القارة على الرغم من أن تخفيف عبء الديون قد أتاح موارد إضافية يمكن أن تُستخدم لرفع مستوى الإنفاق المرتبط بأهداف الألفية. وإلى جانب ذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية في ازدياد، كما أن البلدان الأفريقية تكثف جهودها لتعبئة المزيد من الموارد المحلية هذا فضلاً عن ارتفاع حجم ما تتلقاه من معونة من بلدان معينة مثل الصين والهند.

13 - وتشكل رداءة الهياكل الأساسية في أفريقيا عائقاً كبيراً يحول دون تكامل الأسواق المحلية والتكامل الإقليمي، ودون تساوي فرص الاستفادة من الخدمات الاجتماعية، وبالتالي دون تحقيق النمو. وثمة تحدٍ أساسي ذو صلة بما سبق ألا وهو التحدي الإضافي المتمثل في زيادة الاستثمارات في القدرات البشرية ورأس المال البشري. فتوفير التعليم والرعاية الصحية والمياه ومرافق الصرف الصحي والحماية الاجتماعية، كلها أمور لا بد منها لبناء رصيد أي بلد من رأس المال البشري، وبالتالي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن الاستثمار في هذه المجالات ظل يتناقص باستمرار في العديد من البلدان الأفريقية حتى عهد قريب.

14 - وآخر مجموعة من التحديات تتصل بالتخطيط والبيئة السياسية العامة السائدة والرصد ومراقبة الأداء. وتواجه البلدان مشكلة إعداد وتنفيذ إطار للتخطيط يستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية ويكون متسقاً مع قرارات الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة لعام 2005. ويتصل بمجموعة التحديات هذه تحدٍ يكمن في تحسين طريقة إدارة هامش التحرك الذي أُتيح للبلدان في مجال السياسات العامة والشؤون المالية نتيجة لتخفيف أعباء الديون، وارتفاع أو استقرار أسعار السلع الأساسية، وازدياد المساعدة الإنمائية الرسمية وتكثيف جهود تعبئة الموارد المحلية. إضافة إلى ذلك، ما زال عدد كبير من البلدان يواجه صعوبات في مجال

تحسين البيانات المطلوبة لرصد وتتبع التقدم المحرز في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومتابعة كيفية إنفاق المبالغ ذات الصلة بتحقيقها، وفي مجال صنع القرارات.

15 - وأخيراً، لابد من كفالة إحلال السلم والأمن بوصفهما عنصرين أساسيين للاستفادة الفاعلة من العولمة والشراكات المحلية والدولية في تحقيق النمو والتنمية.

### طريق المستقبل والمسائل المطروحة للمناقشة

16 - أمام البلدان الأفريقية قائمة من السياسات العامة والإجراءات التي يمكن اعتمادها لتسريع عجلة النمو والتنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والخبراء العاملون لديها مدعوون إلى مناقشة هذه المسائل والنظر فيها، وإلى اعتماد خطة عمل ترسم طريق المضي قدماً.

17 - فيما يلي قائمة بالقضايا التي أرتوي أن تطرح للمناقشة في مجالات النمو والعمالة وانعدام المساواة:

- ما مدى طموح الخطط الإنمائية الوطنية فيما يتصل ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، وما الذي يجب على وزراء المالية الأفريقيين فعله إن لم تكن كذلك؟ ما مدى تماسك هذه الخطط وما الذي يمكن أن تفعله البلدان لتحسين خطط التنفيذ بغرض بلوغ النتائج المرجوة؟
- ما الذي يمكن أن تفعله البلدان لتحسين الإحصاءات للتخطيط، وصنع القرارات الاستراتيجية، والرصد والتقييم؟ هل يتوجب عليها تركيز جهودها على تحسين قياس مجموعة صغيرة من المؤشرات ذات الأولوية؟
- أي سياسات وبرامج ومشاريع محددة ينبغي على البلدان إتباعها كحد أدنى للمكونات الأساسية لتعزيز هذا البرنامج، وكيف يمكن تحمل تكلفة ذلك؟
- أي مجموعة من الحوافز والسياسات ينبغي على وزراء المالية إتباعها لتشجيع التنوع الصناعي والزراعي ولتعزيز دور القطاع الخاص في عملية تسخير العلوم والتكنولوجيا؟
- ما هي الآليات التمويل التي ينبغي على البلدان دراستها لزيادة توفير الهياكل الأساسية على الصعيد الإقليمي، وهو أمر لا غنى عنه لتكامل الأسواق الإقليمية، وفقاً لما حددته خطة عمل نيباد القصيرة الأجل للهياكل الأساسية، ولتعزيز إدارة الموارد العابرة للحدود مثل المياه وتحسين المنافع العامة الأخرى على شاكلة مكافحة الأمراض المعدية؟
- ما مدى إمكانية تطبيق إصلاحات الأراضي بصفة عامة ومبدأ إعادة توزيع الأراضي في أفريقيا، وهل هما أمران حاسمان لتعجيل النمو والتنمية في المنطقة؟

18 - فيما يلي قائمة بالقضايا التي أرتوي أن تطرح للمناقشة في مجالات حشد التمويل لتعزيز النمو والتنمية بغية بلوغ أهداف الألفية:

- إلى أي مدى يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص، وللقطاع الخاص بمفرده أن تسهم في تمويل مشاريع التنمية في أفريقيا؟ وما هي الحوافز التي يمكن لوزراء المالية إدخالها لحفز التمويل الخاص لمشاريع التنمية؟ وكيف يمكن تحديد أسعار هذه الخدمات على نحو يحد من آثارها الضارة على الفقراء؟
- ما هي الآليات الجديدة للتمويل المحلي (مثل إصدار سندات خاصة بالهياكل الأساسية) التي يمكن للبلدان النظر فيها لتمويل الأنشطة الضرورية لرفع مستوى الاستثمارات لتحقيق النتائج المتوخاة؟
- ما هي التدابير (على سبيل المثال عمليات الإدماج في قطاع المصارف، والمصارف المتنقلة وشبكات التمويل المتناهية الصغر) بما في ذلك الحوافز (في مجال الضرائب وأسعار الفائدة)، التي يجب على البلدان إتباعها لتعزيز تعبئة الموارد المحلية، الأمر الذي لا غنى عنه لتوسيع حرية الحركة على الصعيد المالي؟

19 - وفي مجالات الحكم والابتكارات المؤسسية والسلم والأمن يُرجي من الوزراء والخبراء إخضاع القضايا التالية للمناقشة:

- إلى أي مدى يمكن للفيدالية المالية أن تسهم في تسريع النمو والتنمية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؟ وكيف يمكن الاستفادة من الوحدات دون الوطنية؟
- كيف يمكن تعزيز مساهمة القطاع الخاص والعناصر غير الحكومية الفاعلة؟
- إلى أي مدى يمكن استحداث برامج للتحويلات الاجتماعية في أفريقيا، وما هي آثارها المحتملة على صعيد التمويل؟
- ما هي التحسينات التي يمكن للبلدان إدخالها لتحسين فعالية مؤسسات تتبع ورصد الإنفاق المرتبط بالأهداف الإنمائية للألفية؟
- ما مدى فائدة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وتقارير الألفية السنوية في حفز العمل العام لدعم الأهداف الإنمائية للألفية، وهل هناك المزيد مما يمكن فعله؟
- نظراً للشواغل التي تثيرها الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، هل يمكن تعزيز مصداقية هذه الآلية بإضافة مؤشرات تكون جزءاً منها، وتجعل منها أداة هامة تساعد في بلوغ أهداف الألفية؟
- إلى أي مدى يمكن للامركزية المالية (الفيدالية المالية) أن تسهم في الجهود المنسقة لتعزيز التدابير الرامية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؟



- هل يمكن لزيادة الشفافية والمساءلة في الإدارة المالية للقطاع العام أن تحد من الصراعات، وبالتالي تساعد في خلق بيئة مؤاتية للنمو الاقتصادي وتعجيل التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية؟

20 - وأخيراً ترد فيما يلي قائمة بالقضايا التي أرتوى أن تطرح للمناقشة في مجالي الشراكات والوفاء بالالتزامات :

- كيف يمكن للبلدان الأفريقية أن تضمن تفعيل مبادئ ومؤشرات إعلان باريس ؟
- كيف يمكن تشجيع المجتمع الدولي على الوفاء بالالتزامات التي قطعها لأفريقيا بما فيها التزامات عام 2005 ؟
- ما هو الدور الذي يمكن أن تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في حشد الجهود الدولية لتعزيز التدخلات في مجال بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؟

### خلاصة

21 - إن الشرط المسبق الذي لا بد منه لزيادة التدخلات من أجل تسريع وتيرة النمو والتنمية في أفريقيا بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هو توافر القيادة الملزمة والإرادة السياسية ؛ أي إرادة العمل الدؤوب والفعال لتنفيذ السياسات العامة والأستراتيجيات التي سبق أن اعتمدت ، وبغية إيجاد حلول جديدة للمشاكل المزمنة والناشئة والنظر في احتمالات جديدة . ويكتسي دور الدولة، في هذا الصدد، أهمية بالغة الحيوية . فعلي كاهلها تقع مسؤولية الحرص على تخصيص الموارد بشكل مجد ، ومسؤولية توفير الأموال للاستثمارات الثابتة ، مثل الهياكل الأساسية . وختام القول أن النجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يعتمد على وجود طموح مشترك على الصعيدين الوطني والدولي لتحسين الفرص المعيشية لأشد الفئات ضعفاً في المجتمع، تُشرف على تحويله حقيقة قيادة متقانية .



## ألف - مقدمة

22- يوافق شهر أيلول/ سبتمبر 2007 منتصف الطريق نحو الموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وهو عام 2015. وسوف يشكل هذا التاريخ تذكراً قوياً لجميع الحكومات الأفريقية والمجتمع الدولي بأن الوقت أخذ في النفاذ، وأنها عما قريب ستكون قد تجاوزت الأوان الذي يمكن فيه ضخ أي استثمارات أو اتباع أي سياسات للوفاء بهذا الالتزام. ومما لا شك فيه بناءً على آخر التقييمات، أنه سوف يتحتم على أفريقيا، إذا ما أرادت أن تواصل وتعرز ما تشهده حالياً من نمو اقتصادي إيجابي وتحسن على مستوى الإدارة والحكم بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أن تتصدى لعدد كبير من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئية. وهذه التحديات الناجمة مباشرة عن الأهداف الإنمائية للألفية تنبع من تاريخ القارة واقتصادها السياسي وجغرافيتها وعلاقتها بنفسها وبالمجتمع الدولي الأوسع.

23- والأهداف الإنمائية للألفية هي أهداف وغايات ذات آجال محددة، وتجسد التزام المجتمع الدولي بخفض معدل الفقر المدقع إلى النصف وتحسين المؤشرات الأساسية للتنمية البشرية بحلول عام 2015 مقارنة بما كانت عليه في عام 1990. وتعتبر هذه الأهداف التي اعتمدها قادة العالم في إعلان الألفية في قمة الأمم المتحدة للألفية المعقود في عام 2000 بمثابة سند لتعبئة الجهود الدولية من أجل التنمية البشرية كما توفر إطاراً للعمل على الصعيد الوطني. وقد أجرى المجتمع الدولي في قمة الأمم المتحدة العالمية لعام 2005 عملية تقييم للتقدم المحرز صوب تحقيق هذه الأهداف. وعلى وجه العموم كشفت هذه العملية أن البلدان تحرز قدراً من التقدم.

24- غير أن هذا التقدم يتفاوت وفقاً للمنطقة، حيث تشهد أفريقيا عامة وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خاصة أبطأ قدر من التقدم، الأمر الذي يعرضها لخطر الإخفاق في بلوغ الأهداف بحلول الموعد المحدد. وعلى ضوء هذه الخلفية، أكدت القمة مجدداً في بيانها الختامي التزام المجتمع الدولي بهذه الأهداف، ودعت البلدان التي تعاني من الفقر المدقع إلى اعتماد "استراتيجيات إنمائية وطنية شاملة لتحقيق الأهداف والغايات المنفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية"<sup>(2)</sup> والبدء في تنفيذها بنهاية عام 2006.

25- يثير بطء معدلات التقدم في تحقيق هذه الأهداف، رغم تجدد واستمرار النمو في جميع أنحاء المنطقة، الكثير من القلق. فقد قامت الأجهزة الرسمية الأفريقية ومؤسسات برينون وودز والأكاديميون ووكالات الأمم المتحدة<sup>(3)</sup> بدراسة متعمقة للأسباب المحتملة لهذا التقدم البطيء وتدابيراته. وبينما يوجد توافق آراء بالنسبة لبعض المجالات، فهناك العديد من المجالات التي لم تتوافق فيها الآراء حتى الآن والتي ما فتئت تثير قدراً كبيراً من النقاش بشأن السياسات العامة والتحديات. ويتمثل أحد هذه المجالات في مجموعة التدابير التي من الضروري أن تعتمدها أفريقيا وتنفذها بغية التعجيل بالنمو والتنمية من أجل تحقيق الأهداف.

26- هذه الورقة التي تتناول المعلومات الأساسية ومواضيع المناقشة جري إعدادها لدورة عام 2007 لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا<sup>(4)</sup> والهدف منها ذو شقين: أولاً عرض وتوصيف بعض التحديات الناشئة أمام تسريع النمو والتنمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، وثانياً اقتراح مجموعة من التدابير والسياسات الممكنة لكي تتم مناقشتها والنظر فيها من جانب الوزراء بغية توضيح معالم طريق المضي قدماً لزيادة التدخلات وتعجيل النمو والتنمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية في أفريقيا.

27- وتستند الورقة إلى الدراسات والتقارير والمؤتمرات الوزارية السابقة التي تدارست الخيارات الممكنة لتسريع تقدم القارة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فعلى سبيل المثال، نشرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي في عام 2005، "الموقف الأفريقي الموحد بشأن الأهداف الإنمائية للألفية" الذي تضمن مجموعة من المقترحات المتعلقة بالسياسات العامة. كما أن تقرير لجنة المملكة المتحدة لأفريقيا يحتوي أيضاً على بعض المقترحات، وينطبق الأمر نفسه على تقرير مشروع الألفية للأمم المتحدة "الاستثمار في مجال التنمية"، الذي يحدد مجموعة من التدابير تتضمن عدداً من "المكاسب السريعة".

28- وقد أوصى مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام 2005 حول موضوع "ورقات استراتيجية الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية والمساءلة المتبادلة" البلدان بمطابقة ورقات استراتيجية الحد من الفقر مع الأهداف الإنمائية للألفية. وفي شهر آذار/ مارس 2006، وجه " الاجتماع الأفريقي العام المعني باستراتيجيات الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية" الذي نظم بالاشتراك بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي في القاهرة، مصر، نداءً إلى البلدان الأفريقية لتكثيف جهودها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهو نداء تردد صداه في مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية

(2) الفقرة 22 (أ) من الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام 2005.

(3) أنظر، على سبيل المثال، ساش وأخرون (2004) "إنهاء مصيدة الفقر في أفريقيا"، مؤسسة بروكينغس. أنظر أيضاً، "التقرير الاقتصادي عن أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام 2005" و "ورقة المناقشة لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية للجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام 2005"، أوجا، نيجيريا. أنظر أيضاً الاتحاد الأفريقي (2006) الموقف الأفريقي الموحد بشأن استعراض الأهداف الإنمائية للألفية وإعلان الألفية.

(4) في الأجزاء اللاحقة من هذه الورقة سوف يشار إليه بـ "مؤتمر الوزراء".

لأفريقيا المعقود في واغادوغو، بوركينافاسو في عام 2006 وأعيد تأكيده في المؤتمر الوزاري الأفريقي للتمويل والتنمية المعقود في أبوجا، نيجيريا في أيار/مايو 2006.

29- وقد نُظمت هذه الورقة على النحو التالي: يقدم الجزء الثاني تقييماً موجزاً للتقدم الذي أحرزته أفريقيا حتى الآن في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واستناداً إلى ذلك يتناول الجزء الثالث التحديات التي يتعين أن نتصدى لها القارة بغية تسريع النمو والتنمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويوفر هذا الجزء ان سيقاً للجزء الرابع الذي يتناول طريق المضي قدماً في شكل مسائل مطروحة للنقاش، بينما يعرض الجزء الخامس خلاصة ما جرت مناقشته.

### باء - تقييم التقدم الذي أحرزته أفريقيا صوب تحقيق الأهداف الإنمائية

30- كما أشرنا إليه في مقدمة هذه الورقة فإن شهر أيلول/سبتمبر 2007 يمثل منتصف الطريق نحو الموعد النهائي المحدد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وهو عام 2015. فمجمّل النتائج بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا يسير بوضوح إلى أن أقل من عشرين بلداً فقط من بلدان المنطقة تسير في الطريق المؤدي إلى تحقيق عدد كبير من الأهداف، مع تراكم للبلدان القوية الأداء في منطقة شمال أفريقيا. بيد أن الصورة ليست قاتمة تماماً، فقد حدثت تطورات إيجابية في السنوات الأخيرة تشير إلى أن التغلب على تحدي تحقيق الأهداف الإنمائية في القارة ليس أمراً مستحيلًا إذا ما اتخذت الإجراءات الوطنية والدولية المعززة بشأن السياسات العامة في عدد من المجالات الجوهرية التي سنناقش في الجزء التالي.

31- ومما يبعث على التفاؤل أن هناك التزاماً على نطاق عريض ومطرد ببرنامج الأهداف الإنمائية للألفية ولاسيما على أعلى مستويات صنع القرار في المنطقة كما أن البلدان الأفريقية وقياداتها السياسية أظهرت طوال السنوات الثلاث الماضية التزاماً متزايداً بالأهداف الإنمائية للألفية. وجعل الاتحاد الأفريقي هذه الأهداف محوراً لرؤية الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، (نيباد)، وأعرب عن التزامه بتيسير تسريع التقدم نحو الأهداف بصورة عملية عن طريق تبني موقف مشترك قدم إلى مؤتمره المعقود في عام 2005. وفي وقت لاحق عرض الاتحاد الأفريقي هذا الموقف الموحد على مجموعة الثمانية في قمة غلبنغز، وعلى المجتمع الدولي في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المعقود في عام 2005. كما طلب مؤتمر الاتحاد الأفريقي من مفوضيه بالتضامن مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي أن ترصد التقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف فضلاً عن ذلك، أعاد الاتحاد الأفريقي تأكيد هذا الالتزام في قمة بانجول في عام 2006، معزراً آياه بمقترحات محددة لزيادة الجهود صوب تحقيق الأهداف الإنمائية. وكما أشرنا إليه في الجزء التمهيدي من هذه الورقة فإن وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين وكذلك وزراء القطاعات الرئيسية قد وضعوا هذه الأهداف باستمرار في صدر جداول أعمال مؤتمراتهم واجتماعاتهم، خصوصاً منذ عام 2005.

32- واعترافاً بالحاجة الملحة إلى تكثيف الجهود من أجل تعجيل وتيرة التقدم نحو بلوغ الأهداف، قرّر قادة العالم في القمة العالمية لعام 2005 أنه ينبغي على البلدان التي يوجد فيها فقر مدقع "اعتماد وتنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية شاملة لتحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية"<sup>(5)</sup> إن تفعيل الأهداف الإنمائية للألفية المحددة الأجل في سياق أطر التخطيط الوطني يستوجب إعداد استراتيجيات طموحة وشاملة بالقدر الكافي لمعالجة جميع المتطلبات والمجالات، تدعمها استراتيجية تمويلية راسخة وأطر قوية للاقتصاد الكلي، ومستندة إلى استراتيجية تنفيذ تتضمن إجراءات كفيلة بإزالة العوائق المتعلقة بالقدرات.

33- وبعد مضي عامين من ذلك التاريخ، تم تحقيق تقدم ملموس نحو صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية. ومع الزخم الأولي الناجم عن مشروع ألفية الأمم المتحدة<sup>(6)</sup>، ولاحقاً عما قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من توسيع للشراكة بحيث تشمل الشركاء الإنمائيين، ووكالات الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤسسات برينتون وودز، شرع خمسة وثلاثون (35) بلداً أفريقياً<sup>(7)</sup> في عملية إعداد وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل وطنية مستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تم في جميع هذه البلدان إيجاد القدرات اللازمة، رغم اختلاف نوعيتها، لإجراء عمليات التقييم الضرورية، مع وجود تعهدات رفيعة المستوى بضمان أن تستجيب الخطط المستمدة من عمليات التقييم بالفعل لمتطلبات الأهداف الإنمائية للألفية.

34- إن المبادرات ذات الأثر السريع مثل مجانية توزيع الناموسيات ضد الملاريا، والإعانات المقدمة للأغذية لصالح التعليم إلى آخره، تلقى رواجاً متزايداً إذ إنها تتيح للبلدان التي تتبناها فرصاً لتحقيق تقدم في العديد من الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، فهناك حاجة ملحة لتعزيز هذه الجهود ضمن إطار تخطيطي لتعجيل وتيرة النمو والتنمية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة. وما زالت هناك تحديات حاسمة ينبغي التغلب عليها أو على الأقل تخفيف آثارها.

### جيم- التحديات

(5) المادة 22 من قرار الجمعية العامة 60/1 لعام 2005.

(6) توقف مشروع الألفية للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2006.

(7) إثيوبيا، أوغندا، بنن، بوتسوانا، بوركينافاسو، بروندي، توغو، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الرأس الأخضر، رواندا، السنغال، سيراليون، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو برازافيل، تشاد، كينيا، ليبيريا، مالي، مدغشقر، ملاوي، موزامبيق، النيجر، نيجيريا.

35- أظهرت عملية تقييم التقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا عدداً من التحديات التي تعيق النمو والتنمية، وبالتالي تبطئ التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية وهي تحديات بعضها جديد وبعضها الآخر قديم. وتعتبر معظم هذه التحديات متداخلة بحيث يتوقف النجاح في التصدي لها بدرجة كبيرة على العمل المتزامن الذي يتم القيام به في عدة جهات. ويناقش هذا الجزء عدداً من هذه التحديات. لقد برز قدر من التوافق في الآراء بشأن بعض هذه التحديات بينما لا يزال بعضها موضوع نقاش مكثف. ونقوم هنا بمناقشة خمس مجموعات عريضة نسبياً من التحديات:

- النمو، العمالة و عدم المساواة؛
- زيادة التمويل للاستثمارات في القطاع العام؛
- بيئة السياسات العامة؛
- الشراكات والعولمة؛
- والسلام والأمن.

## 1- النمو، العمالة وانعدام المساواة

### دعم وزيادة النمو

36- ما زال النمو، ولاسيما النمو المستدام، يمثل تحدياً جسيماً للعديد من البلدان الأفريقية. لقد حققت الكثير من البلدان الأفريقية في الفترة الأخيرة نمواً يربو على نسبة 5 في المائة سنوياً. غير أن العديد منها لم يشهد أي نمو بعد. وبالنسبة للاقتصادات النامية، هناك تحدٍ مزدوج: التحدي المتمثل في دعم النمو (أي الحيلولة دون انهيار النمو، الذي طالما اعتبر السمة المميزة لتجارب النمو السابقة في أفريقيا) ورفعها إلى مستوى نسبة 7 في المائة من المعدل السنوي الذي يعتبر الآن أدنى معدل يمكن من خفض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام 2015 وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. أما بالنسبة للبلدان التي لا تنمو فالتحدي يكمن في إطلاق عملية النمو من الصفر بالاستفادة من الإمكانيات الإنتاجية للقطاع الخاص على وجه الخصوص والقطاع غير النظامي - الذي تكثر فيه نسبة النساء والفتيات - والفقراء الذين ظلوا بدرجة كبيرة غير مستخدمين بالقدر الكافي، كما تشهد بذلك المعدلات العالية للعمالة الناقصة والبطالة.

37- ويعتمد النمو اعتماداً كبيراً على مدى سلامة السياسات المتبعة. وهناك ما يدل على أن التحسن الذي طرأ مؤخراً على الأداء الاقتصادي في أفريقيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 2007) يعود إلى عوامل عدة منها التحسن العام في نوعية السياسات العامة الاقتصادية والإدارة الاقتصادية<sup>(8)</sup>. ويتمثل التحدي الرئيسي هنا في محافظة البلدان الأفريقية على السياسات المسؤولة عن هذا التحسن في أداء النمو وتعزيزها. ويتطلب ذلك أن تقوم هذه البلدان بمواصلة جهودها الرامية إلى تهيئة البيئة المؤاتية لنمو القطاع الخاص وخلق العمالة، كما يتطلب إيجاد الأساس المناسب للاستفادة من الفرص التي يتيحها القطاع غير النظامي والإمكانيات التي ينطوي عليها. إضافة إلى ذلك فإن استحداث نظام مالي داعم لاستقرار الاقتصاد الكلي ولتنمو المنشآت الصغيرة الحجم سيظل أمراً محورياً في سياق الجهود التي تبذلها هذه البلدان لصياغة سياسات تهدف إلى القضاء على الاستبعاد المستند إلى نوع الجنس والعرق والدين والوضع الاجتماعي، والحد من التوزيع غير المتكافئ للموارد الإنتاجية والفرص غير المتكافئة في الحصول عليها. وتشمل هذه الأمور الإصلاحات في مجال الأراضي وزيادة الإنفاق لصالح الفقراء ولاسيما فيما يتعلق بالتعليم والصحة (الذين يرد المزيد من الحديث عنهما فيما يأتي) وتحسين فرص الحصول على القروض الصغيرة.

### • رفع مستوى الإنتاجية الزراعية والتحول الريفي

38- يمثل كل من رفع مستوى الإنتاجية الزراعية والتحول الريفي في أفريقيا عنصرين حاسمين بالنسبة لبلوغ هدف الألفية رقم 1<sup>(9)</sup> والأهداف (4 و 5 و 6) المتصلة بالصحة والقارة لا تزال تعتمد بدرجة كبيرة على الزراعة لتوفير العمالة، فضلاً عن حقيقة أن أغلبية الأفريقيين ما فتئوا يعيشون في المناطق الريفية. وسيكون لرفع مستوى الإنتاجية أثر إيجابي على قضية المساواة بين الجنسين إذ إن أعداداً كبيرة من النساء يعتمدن على هذا القطاع ليس فقط في الغذاء بل في الدخل أيضاً. وستتطلب التصدي لهذا التحدي تعزيزاً كبيراً للتدخلات الرامية لزيادة إنتاجية الزراعة الأفريقية التي يعوقها في الوقت الحالي اعتمادها الكبير على عوامل الطبيعة.

39- إن المستوى المنخفض للتنمية الزراعية يعزز الفقر والمجاعة والوضع الصحي المتردي الذي يزيد من قابلية الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والأمراض الأخرى. غير أن نمو الزراعة الأفريقية تقديده أيضاً عوامل أخرى من أهمها الحمائية الزراعية في البلدان المتقدمة النمو والاستثمارات غير الكافية على مستوى المزرعة لتعزيز الإنتاجية، وتغيير المناخ وتقلب الأحوال الجوية كما أن تدهور خصوبة التربة والأراضي، ودورات الحفاف والفيضانات المرتبطة بالاحترار العالمي، وقلة فرص الوصول إلى الأسواق وإلى خدمات الإرشاد الزراعي تشكل كلها عوائق رئيسية أمام نمو الزراعة في أفريقيا. فما يتم ريه

(8) هناك عوامل أخرى تفسر ذلك هي زيادة الطلب على الصادرات الأفريقية وخاصة المعادن بما فيها النفط والغاز، وبعض التحسن في الأحوال الجوية إضافة إلى تحسن شروط التبادل التجاري نتيجة لزيادة الطلب من الصين والهند.

(9) في إطار الهدف 1 للألفية التزمت البلدان بتخفيض أعداد السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام 2015.

من الأراضي الصالحة للزراعة في القارة لا يشكل سوى نسبة ضئيلة منها. وذبابة التسي تسي تقلص من المراعي المتاحة للمواشي. كما أن استعمال الأسمدة محدود والإيرادات الريفية غير مستقرة بسبب الاعتماد شبه التام للإنتاج الزراعي على الأمطار، وتقلبات الأحوال الجوية. غير أن هناك جهوداً تبذل على المستوى القاري لمعالجة التحدي الخاص بتدني الإنتاجية الزراعية (انظر الإطار 1).

## الإطار 1- إحداث الثورة الخضراء في أفريقيا- قمة أبوجا للأسمدة

إن زيادة الإنتاج الزراعي واستدامته أمران لا غني عنهما للنمو الاقتصادي والتنمية. بيد أن الأمرين تعذر تحقيقهما حتى الآن ولمعالجة هذه المشكلة، اعتمد رؤساء الدول والحكومات الأفريقيون البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية كإطار للنمو الزراعي والأمن الغذائي والتنمية الريفية. وقد حدد الرؤساء وفقاً لهذا البرنامج هدفاً للنمو السنوي في الإنتاج الزراعي يبلغ 6 في المائة من أجل تحقيق الهدف الإنمائي للألفية للأمم المتحدة المتمثل في خفض معدلات الفقر والجوع إلى النصف بحلول عام 2015.

ويعد تدني مستوى خصوبة التربة أحد الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي المستمر. وإلى جانب ذلك فاستخدام الأسمدة محدود. وقد أدت الزراعة الأحادية المكثفة إلى استنفاد مغذيات التربة بشكل واسع. والوضع متردد جداً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث لا يتجاوز متوسط ما يستخدمه المزارعون من الأسمدة 8 كيلوغرام للهكتار الواحد سنوياً. وفي المقابل يتراوح استعمال الأسمدة في المناطق التي شهدت نمواً سريعاً في الإنتاجية الزراعية ما بين 100 و200 كيلوغرام للهكتار الواحد.

وإقراراً منها بأهمية تعزيز فرص الحصول على المدخلات الزراعية لتحقيق أهداف الألفية، نظمت الحكومات الأفريقية والجهات الفاعلة في القطاع الزراعي في أفريقيا القمة الأفريقية للأسمدة المعقودة في أبوجا، نيجيريا من 9 إلى 13 حزيران/يونيه 2006. وكان هدف القمة هو بناء توافق للآراء حول القضايا الرئيسية المرتبطة بزيادة استخدام الأسمدة في أفريقيا، والاتفاق على استراتيجية لصياغة خطة عمل أفريقية للأسمدة ترمي إلى تسريع حصول الملايين من المزارعين الفقراء على الأسمدة والمدخلات الإضافية التي من شأنها أن تساعد على رفع إنتاج المزارع وتحقيق الأمن الغذائي.

وقد أعلن القادة الأفريقيون في إعلان أبوجا بشأن الأسمدة من أجل الثورة الأفريقية الخضراء، الصادر في نهاية القمة بأن الأسمدة، "سلعة استراتيجية لا تعرف الحدود" وأعربوا عن عزمهم على أن تعمل "الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على التعجيل بحصول المزارعين على الأسمدة في الوقت المناسب". وقد اعتمد اثنا عشر إجراءً رئيسياً لتعزيز الثورة الخضراء الأفريقية. ومن القرارات الجديرة بالتنويه ذلك القرار الذي اتخذته الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي برفع مستوى استخدام الأسمدة من المستوى الحالي البالغ 8 كيلوغرام للهكتار الواحد إلى ما لا يقل عن 50 كيلوغراماً للهكتار بحلول 2015. وكإجراءً مساعداً، أوصى الإعلان "بإزالة الرسوم والتعريفات المفروضة على الأسمدة والمواد الأولية للأسمدة".

وتتوخى خطة العمل التي وافقت عليها القمة لتفعيل الإعلان ما يلي: استحداث شبكات لتجار المدخلات الزراعية في جميع المناطق الريفية الأفريقية؛ إنشاء مرافق وطنية لضمان القروض للمدخلات الزراعية؛ استخدام الإعانات "الذكية" لضمان حصول مزارعي الحيازات الصغيرة على الأسمدة؛ إنشاء مراكز إقليمية لشراء وتوزيع الأسمدة، وإزالة الحواجز التجارية وتعزيز إنتاج الأسمدة المحلية؛ ودعت القمة مصرف التنمية الأفريقي إلى أن يقوم، بمساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بإنشاء آلية أفريقية لتمويل تطوير الأسمدة.

**المصدر:** الصندوق الدولي للتنمية الزراعية 2006.

40- بناء على ما تقدم ذكره فإن النجاح في رفع مستوى الإنتاجية الزراعية والتحول الريفي رهين بما يتم عمله على ثلاثة أصعدة - الوطني ودون الإقليمي والقاري - فلا بد من اتخاذ تدابير عملية على مستوى أسواق المدخلات والنواتج على حد سواء.

### • تغير المناخ - تحد أسس تقديره

41- يشكل تغير المناخ تهديداً كبيراً لمستقبل أفريقيا (لجنة أفريقيا) ومن المرجح أن يكون له أثر ملموس على التنوع الإحيائي وأن يزيد من ضعف السكان الفقراء أمام الكوارث الطبيعية. وينطوي تغير المناخ وتقلب الأحوال المناخية على آثار سلبية بالنسبة للزراعة، فقد هبط متوسط سقوط الأمطار بنسبة بلغت 25 في المائة خلال فترة 30 عام<sup>(10)</sup>. والقرائن التي قدمت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة في عام 2006 توحى بأن أفريقيا تعاني بالفعل من الآثار الضارة للاختراع العالمي. فالتصحّر، ولاسيما في منطقة غرب الساحل الأفريقي، يحدث بمعدل مثير للقلق. وتشير التقارير الواردة من الوكالة الاتحادية النيجيرية للحماية البيئية إلى أن نيجيريا تفقد سنوياً العديد من القرى جراء زحف رمال الصحراء. ويذكر تقرير للبنك الدولي أن تذبذب مستويات الأمطار سوف يحد من إمكانيات نمو إثيوبيا بمعدل يناهز الثلث<sup>(11)</sup>.

42- وبناءً على ما تقدم فإن تغير المناخ وتقلب الأحوال المناخية يتسببان في تفاقم الفقر في المناطق الريفية ويزيدان من حالة انعدام الأمن الغذائي والجوع ويحدان من إمكانية حصول القارة على الفوائد من تصدير المنتجات الزراعية وفي منطقة الساحل بغرب أفريقيا تتجلى مشكلة ندرة المياه بوضوح كما يظهر من اضمحلال الأنهار والبحيرات مثل بحيرة تشاد. بيد أن المياه تمثل أحد المدخلات الهامة بالنسبة لبلوغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية الأخرى. والافتقار إلى المياه المأمونة ومرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية كلها تسهم في ارتفاع معدلات وفيات الأطفال والمسنين. ووفقاً لصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف 2006) تؤدي المياه غير المأمونة والافتقار إلى مرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية الأساسية إلى وفاة ما يربو على 1.5 مليون طفل كل عام. ويشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2006 إلى أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تفقد سنوياً 5 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي (28.4 مليار دولار) بسبب أوجه النقص المرتبطة بالمياه ومرافق الصرف الصحي. ومن المرجح أن يؤدي الإحترار العالمي إلى تفاقم هذه الأزمة الناجمة عن رداءة سياسات تجميع وإدارة المياه.

43- ويؤثر تقلب الأحوال المناخية أيضاً على فعالية الهياكل الأساسية الحيوية مثل الكهرباء. وتعتمد مناطق عديدة في أفريقيا على الطاقة المائية لتوليد الكهرباء. غير أن مستوى المياه كان منخفضاً في الأونة الأخيرة نتيجة حدوث حالات التعتيم الجزئي والتعتيم الكلي في العديد من البلدان. وتدني مستوى التوليد الكهربائي الناجم عن ذلك يؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي والإنتاجية الصناعية على حد سواء. وهناك دليل متواتر على أن ارتفاع درجات الحرارة في الأراضي الأفريقية المرتفعة يساعده على تفشي أمراض من قبيل الملاريا. إن التصدي لهذا التحدي المتمثل في تدني الأحوال الصحية والأمن الغذائي والإنتاجية الزراعية والصناعية في أفريقيا يستدعي أن تستحدث القارة أدوات للتقليل من آثار تقلب الأحوال المناخية إلى أدنى حد<sup>(12)</sup>، أو تخفيف هذه الآثار أو التكيف معها، الأمر الذي يشمل تحسين إدارة التقلبات المناخية.

### • أهمية العمالة في توليد الثروة والحد من الفقر

44- لم يؤد النمو الذي شهدته أفريقيا مؤخراً إلى خلق عدد كبير من الوظائف رغم أن خلق العمالة الأكبر وأوسع القطاعات السكانية أمر ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويثير هذا كثيراً من القلق إزاء قدرة القارة على تسريع وتيرة الحد من الفقر وتوليد الثروة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويكمن أحد الأسباب الرئيسية لذلك في انتقال النشاط الاقتصادي على الزراعة إلى القطاعات ذات رأس المال المكثف مثل التعدين وإنتاج النفط، وتركيز الأنشطة الاقتصادية على قطاعات الموارد المعدنية. وادي ذلك إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية بصورة كبيرة وارتفاع معدلات العمالة الناقصة والبطالة في القطاع الريفي.

45- ولمعالجة هذه المشكلة واقتراح خيارات بشأن العمل المستقبلي دعا الاتحاد الأفريقي إلى عقد قمة استثنائية لرؤساء دول الاتحاد الأفريقي في عام 2004 في واغادوغو، بوركينا فاسو تناولت موضوع العمالة والحد من الفقر في أفريقيا. وأقرت القمة عن عزمها على جعل خلق فرص العمل هدفاً صريحاً ومركزياً للسياسات الاقتصادية والاجتماعية على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية. وأقرت القمة اعتماد خطة عمل لتنفيذ ما تمخضت عنه من نتائج إلى جانب آلية للمتابعة. ووافقت القمة أيضاً على إدماج المبادرات الخاصة بالعمالة والحد من الفقر كمؤشرات ضمن آلية استعراض الأقران التابعة لمبادرة نيباد.

46- وتناول مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام 2006 المعقود في واغادوغو بشأن "معالجة مشكلة العمالة والفقر في أفريقيا" هذه القضية مجدداً. وقد التزم الوزراء في البيان الوزاري الصادر في ختام

(10) لجنة أفريقيا، نفس المصدر.

(11) أورده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006.

(12) كانت هذه إحدى المسائل الرئيسية التي نوقشت في قمة الاتحاد الأفريقي لعام 2007، التي كان موضوعها "العلوم والتكنولوجيا وتغير المناخ".



المؤتمر "بإدماج أنشطة العمالة صراحة في صلب الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية"<sup>(13)</sup> وعلى الرغم من أنه من المبكر تقييم مدى تنفيذ هذا الالتزام والإعلان الصادر عن القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي في كل بلد على حدة، فإن استمرار ارتفاع معدلات البطالة في مختلف مناطق القارة يشير إلى أن خلق العمالة مازال يمثل تحدياً كبيراً فيها.

47- وأخيراً، فإن القصور الشديد في توفير الفرص للعمالة الكاملة والعمل اللائق في معظم البلدان الأفريقية قد أثار قضية ملحة تتعلق بالهجرة الدولية للعمالة و"هجرة العقول". وعلى الرغم من أن بعض التكاليف المالية للهجرة يتم التعويض عنها بالتحويلات – إذا ما استخدمت هذه التحويلات استخداماً منتجاً – فإن هجرة العمالة الماهرة من مناطق تفتقر إلى المهارات يمكن أن تكون عائقاً خطيراً أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتظهر آثار الهجرة على نحو أكثر وضوحاً في قطاعي الصحة والتعليم.

<sup>(13)</sup> البيان الوزاري، للجنة الاقتصادية لأفريقيا لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، واغادوغو، بوركينا فاسو أيار/مايو 2006.

### • تزايد انعدام المساواة – عائق أمام التقدم

48- هناك من القرائن في أدبيات علوم الاقتصاد ما يشير إلى أن تزايد انعدام المساواة من شأنه أن يضر بالنمو، وأن البلدان التي يسود فيها انعدام المساواة يقل أداءها على صعيد النمو مقارنة بغيرها من البلدان التي تتسم بتكافؤ أكثر. وهناك شكلان أساسيان لانعدام المساواة في التوزيع: التوزيع غير المتكافئ للفرص (أو القدرات الأصلية) والتوزيع غير المتكافئ للمخرجات- المكاسب/ الإيرادات. والصلة بين الشكلين تكمن في أن التوزيع غير المتساوي للقدرات الأصلية (مثل الأراضي) يؤدي إلى التوزيع غير المتساوي للمخرجات بيد أن معظم المحللين يركزون على التوزيع غير المتكافئ للمخرجات (الدخل) لأن معالجته أسهل من الناحية السياسية، ولأن هناك قدراً من التوافق في الدراسات ذات الصلة بذلك على أن إجمالي نمو الدخل مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو المصدر الرئيسي للحد من الفقر وأوجه عدم التكافؤ.

49- هناك ما يدل على أن انعدام المساواة في أفريقيا أخذ في التزايد (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006 ومصرف التنمية الأفريقي 2002). فحسبما يرى وايت وكليتيك (2001) فإن أفريقيا تأتي في المرتبة الثانية بعد أمريكا اللاتينية من حيث التوزيع الأقل تكافؤاً للدخل<sup>(14)</sup>. وبينما يوجد دليل على أن النمو في أفريقيا يرافقه انخفاض لمعدلات الفقر<sup>(15)</sup>، فإن تنامي انعدام المساواة يؤدي إلى تداعيات هامة بالنسبة لاستدامة النمو. ويوحى الدليل بأن كلا منهما مضر بالنمو. وعلى سبيل المثال، يظهر بيرسون و تايبيليني (1994) أن زيادة الانحراف المعياري للمساواة بمقدار نقطة واحدة ترتبط بزيادة في النمو تبلغ نسبة نصف في المائة إلى واحد في المائة.

50- ان انعدام المساواة الكبير و/أو المتفاقم هو المسؤول عن تقليل آثار النمو على الحد من الفقر في العديد من البلدان. ويصدق هذا الأمر بصفة خاصة على البلدان الغنية بالموارد المعدنية حيث تركّز النمو في القطاعات التي تولّد قدراً قليلاً جداً من العمالة وحيث يفنّد الفقراء المهارات أو الحركية (جراء انعدام الموارد المالية) للاستفادة من الفرص التي يتيحها النمو. ويمكن أن يؤدي تزايد انعدام المساواة في الدخل إلى نقشي التوترات الاجتماعية والنزاعات والجرائم وعدم الاستقرار السياسي. كما يمكن أن يفاقم مشاكل الإدارة والحكم مثل نقشي الفساد. ويشير كل ذلك إلى ضرورة صياغة سياسات عامة أكثر فاعلية لتعميم فوائد النمو خصوصاً على الفئات المحرومة، وتحديد النساء والشباب والفئات المستبعدة اجتماعياً<sup>(16)</sup>. ومن بين السبل التي تمكّن من فعل ذلك تنفيذ برامج للتحويلات الاجتماعية وهو أمر ستتناوله هذه الورقة في الجزء التالي. ومن المهم بنفس الدرجة أن تضمن الحكومات أن الإصلاحات الاقتصادية من قبيل التحول إلى القطاع الخاص وإصلاحات الأراضي لا تؤدي إلى تركيز الثروات والأصول.

### • التحول الاجتماعي – تحدّي ناشئ

51- يرتبط بتحديات انعدام المساواة والعمالة تحدي إدارة التحول الاجتماعي الهام الذي يحدث في جميع البلدان الأفريقية. فالنمو الحضري السريع والتغيرات الديموغرافية الكبيرة (جراء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بدرجة كبيرة)، والهيكل الأسري المتغيرة يمكن أن تستحوذ على اهتمام وزراء المالية في المستقبل القريب. إن وجود أعداد كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل رغم كونهم من ذوي المهارات، يترتب عليه ضغوط للهجرة الدولية. والتداعيات المتعددة الأوجه لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز أصبحت الآن جلية ولم تكن كذلك من قبل. فمن مظاهرها: التغيرات التي تحدث داخل الهيكل الأسري، والأسر المعيشية التي يرأسها أطفال أو أجداد، والجريمة. وسوف يتطلب التعامل مع التوسع الحضري وتقديم الخدمات إلى الفقراء في المناطق الحضرية قيام البلدان بتوفير استجابات عملية على صعيد السياسات العامة.

### □ مازال التقدم البطئ في مجال المساواة بين الجنسين يشكل عائقاً

52- أما بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وصحة الأمهات فهو أمرٌ مثير للقلق بصفة خاصة. ففي حين أن العديد من البلدان حققت بعض التقدم نحو بلوغ الهدف الإنمائي الرسمي للألفية المتمثل في تحسّن المساواة بين الجنسين في التعليم، فإن المستويات العامة لا تزال منخفضة لاسيماً على مستوى التعليم العالي. وتظهر الأبعاد الأخرى المتصلة بالمساواة بين الجنسين، مثل الوصول المتكافئ إلى المرافق الصحية، وإلى الهياكل الأساسية الرئيسية (المياه الطاقة، الطرق) للحد من العبء الزمني للفقر، والمشاركة السياسية والاقتصادية للنساء والفئات، قدراً أقل من التقدم.

53- إن مثل هذه الأوجه من انعدام المساواة بين الجنسين تبطي التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية في المنطقة. وأهمية التحسن في قضايا المساواة بين الجنسين بالنسبة لتحقيق سائر الأهداف الإنمائية الأخرى

<sup>(14)</sup> وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المصدر السابق) فإن خمسة من بين عشرة من أكثر البلدان انعداماً للمساواة توجد في أفريقيا، وهي جنوب أفريقيا وليسوتو وزمبابوي وبوتسوانا وناميبيا.

<sup>(15)</sup> انظر ديميري وآخرون (2000).

<sup>(16)</sup> توصل لوري (1999) إلى أن الاستبعاد الاجتماعي يقلل من دوافع الالتحاق بالمدارس والعمل.

للألفية مسألة تدعمها الكثير من الوثائق<sup>(17)</sup>. ومن المعروف أن تحقيق أي تقدم في قضايا الفقر والصحة والتعليم والبيئة يتوقف بدرجة كبيرة على مدى تحسن حياة النساء والفتيات. ويكتسي عمل المرأة - باجر أو بدون أجر - أهمية بالغة بالنسبة لآمن الأسر المعيشية الفقيرة وبفاتها على قيد الحياة ويمثل وسيلة لتخليص الأسر من براثن الفقر. فالعمل المأجور لا غنى عنه لتمكين المرأة.

54- ومع ذلك، فإن عدداً من مظاهر انعدام المساواة تستشري في أسواق العمل في جميع أنحاء القارة ويتعين معالجتها إذا ما أريد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتتقاضى المرأة دائماً أجراً أقل من الرجل مقابل أداء نفس العمل ويترتب على ذلك آثار هامة بالنسبة لرفاه الأسر المعيشية باعتبار أن النساء يتوفرن في الغالب على الرجال في إنفاق دخلهن على الغذاء والتعليم والرعاية الصحية التي تدعم رفاه أطفالهن فضلاً عن رفاههن. بل إن الاعتماد على دخل المرأة أكبر في الأسر المعيشية التي تكون المرأة فيها المعيلة الوحيدة وتتراوح نسبة الأسر المعيشية التي ترأسها وترعاها الأنثى مابين خمس وثلاث مجموع الأسر المعيشية في العديد من البلدان<sup>(18)</sup>.

## 2- رفع مستوى التمويل والاستثمار في القطاع العام

55- يمثل توافق آراء مونتييري بشأن تمويل التنمية الذي اعتمده قادة العالم في مؤتمر الأمم المتحدة الدولي لعام 2002 المعني بتمويل التنمية التزاماً من قبل المجتمع الدولي بتوفير التمويل لأغراض التنمية ويعتبر التوافق الذي يتكون من ستة فصول<sup>(19)</sup> اليوم بمثابة نقطة مرجعية هامة للتعاون الإنمائي الدولي، كما يعتبر بمثابة إطار لرفع مستوى تعبئة الموارد لتمويل استثمارات القطاع العام لتعجيل النمو والتنمية بغية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

### • حشد التمويل للاستثمارات في القطاع الخاص والنفقات الأخرى المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية

56- على الرغم من أن تخفيف عبء الديون قد وقر موارد إضافية لزيادة النفقات المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية كما تقدم ذكره، فإن ذلك لا يزال بعيداً عن تلبية احتياجات القارة في هذا الصدد<sup>(20)</sup> وهناك توافق على أن فجوة الموارد تشكل عائقاً رئيسياً أمام تقدم أفريقيا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى ويرى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (2002، 2006)، وساش وأخرون (2005) ولجنة المملكة المتحدة لأفريقيا (2005) أن ما تحتاج إليه أفريقيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هو "دفعة قوية"<sup>(21)</sup>، أي طفرة حادة في الموارد من أجل تمكين البلدان الأفريقية من رفع مستوى الاستثمارات في القطاع العام بشكل فاعل، حيث يعتبر تدني مستواها عائقاً رئيسياً أمام النمو وتقديم الخدمات الاجتماعية. وحسبما ترى لجنة المملكة المتحدة لأفريقيا وساش (2005)، فإن أفريقيا في حاجة إلى تمويل سنوي إضافي يبلغ 5 مليارات من دولارات الولايات المتحدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية و10 مليارات من دولارات الولايات المتحدة سنوياً لسد الفجوات في الهياكل الأساسية (الطرق، الطاقة، المياه والمرافق الصحية وما إلى ذلك).

57- لقد برز التوافق على أن هناك ضرورة لرفع مستوى التمويل لتلبية الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا. فقد وعدت مجموعة الثمانية في قمة غلينغيز في عام 2005 بمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام 2010، وكذلك قررت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في عام 2005 بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام 2015 (0.33 في المائة بالنسبة للدول الأعضاء الجديدة). بيد أن الكثير مما ذكر لم يجسد بعد على أرض الواقع. وتبذل جهود لتعبئة تمويل إضافي. وهناك أيضاً آليات جديدة ومبتكرة للتمويل مازالت في مراحلها التجريبية، مثل مرفق التمويل الدولي الذي اقترحه المملكة المتحدة وفرض الرسوم على الرحلات الجوية المقترح من الحكومة الفرنسية.

58- علاوة على ذلك، هناك تركيز متجدد على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(22)</sup> للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، حسب الأونكتاد عام 2006 واللجنة الاقتصادية لأفريقيا عام 2006، رغم تزايدها لا يزال بعيداً عن تلبية احتياجات القارة. وإلى جانب ذلك، فإن القدر الأكبر من ذلك الاستثمار قد توجه إلى البلدان الغنية بالموارد المعدنية مثل تشاد ونيجيريا وأنغولا. ومع ذلك، فإن الصين والهند والبرازيل، وربما دول الخليج تمثل موارد جديدة للتمويل من الضروري استكشافها.

(17) أنظر مشروع ألفية الأمم المتحدة، 2005 أ الاستثمار في التنمية.

(18) نفس المصدر.

(19) وهذه الفصول الستة هي: تعبئة الموارد المحلية؛ تعبئة الموارد الدولية لأغراض التنمية؛ الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخاصة؛ التجارة الدولية؛ الدين الخارجي؛ ومعالجة المشاكل المنظومية في البنية الدولية لتمويل التنمية (20) أنظر، علي سبيل المثال، ساش، جي. وآخرون (2005) "إنقاذ أفريقيا من مصيدة الفقر"، مشروع ألفية الأمم المتحدة (2005) "الاستثمار في مجال التنمية"، لجنة المملكة المتحدة لأفريقيا "مصالحة المشتركة"، الأمم المتحدة 2001 "التمويل لأغراض التنمية".

(21) تعود فكرة "الدفعة القوية" إلى روسانستين وف آرثر لويس في الخمسينات. وقد أعيد إحياؤها من قبل الأونكتاد (2004) عند مناقشة طريق تخليص أفريقيا من مصيدة الفقر، ومن قبل ساش وآخرون (2005) وساش 2005 ولجنة المملكة المتحدة لأفريقيا (2005). بيد أن استرلي، و. 2005 لا يبدي حماساً للفكرة "الدفعة القوية" خاصة.

(22) أنظر التقرير الاقتصادي عن أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا، لعام 2006.

59- وتقوم العديد من البلدان الأفريقية بتكثيف جهودها الرامية إلى تعبئة الموارد المحلية، بيد أن مدى تلبية جزء كبير من المتطلبات المالية للأهداف الإنمائية من الموارد الداخلية تعوقه المعدلات المنخفضة للمدخرات المحلية وارتفاع تكاليف المعاملات الخاصة بتعبئة الادخار المحلي. ويحد صغر حجم حسابات الودائع الإيداعية وصغر ومحدودية القاعدة الرأسمالية للمصارف نفسها من قدرة المؤسسات المالية المحلية على تعبئة المدخرات المحلية وتوفير التمويل لأغراض التنمية.

60- وتعبئة المدخرات الأجنبية الخاصة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر يعوقها صغر حجم العديد من الأسواق المحلية ورداءة البيئة الاستثمارية (وأهم عناصر هذه البيئة الهياكل الأساسية والإطار التنظيمي والقدرات البيروقراطية). ومجمل القول أن ما تحتاجه البلدان هو تعبئة المدخرات الأجنبية - المساعدة الإنمائية الخارجية، والقروض- إذا ما إرادت رفع مستوى الموارد الإضافية لزيادة تمويل الاستثمارات في القطاع الخاص في سبيل بلوغ أهداف الألفية.

61- لقد تزايدت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الآونة الأخيرة (انظر الجدول رقم 1). وارتفعت من 13.715 ملياراً من دولارات الولايات المتحدة في عام 2001 إلى 32.023 ملياراً من دولارات الولايات المتحدة في عام 2005، أي بزيادة تفوق الضعف وبمعدل نمو سنوي بلغ 19.3 في المائة. وبلغت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام 2005، نسبة 5.52 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمنطقة.

### الجدول 1- المساعدة الإنمائية الرسمية المستلمة وفقاً للمناطق الجغرافية للبلدان النامية (بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المنطقة	2001	2002	2003	2004	2005	متوسط المعدل السنوي لسعر الصرف	نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي (2005)
شمال أفريقيا	2393	2346	2170	2986	2491	0.023	0.82
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	13715	18600	24182	25867	32023	0.193	(5.52)
أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى	2940	2369	2540	3392	3213	0.032	(0.35)
أمريكا الجنوبية	2497	2347	3112	2934	2543	0.015	0.18
الشرق الأوسط	2478	3672	5477	7578	24404	0.715	(4.20)
آسيا الجنوبية و آسيا الوسطى	7494	8551	8243	9111	11513	0.095	(1.06)
شرق آسيا الأقصى	6484	6480	6219	5953	8207	0.059	(0.28)
أوروبا	3338	5017	3487	3600	4065	0.072	(072)
أوقيانوسيا	780	708	815	936	1145	0.086	(13.04)

المصدر: المجلة الإخبارية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التنمية: تقرير عن التعاون الإنمائي، 2006، الجزء 8 العدد 1.

62- وهذا سوف يزداد عندما يتم الوفاء بالتزامات مجموعة الثمانية في غلينيغلاز وإذا ما نجح الاتحاد الأوروبي في رفع المساعدة الإنمائية الرسمية إلى حوالي 0.56 في المائة من دخله القومي الإجمالي المحلي كما وعد بذلك. وبينما تعتبر زيادة تدفق المساعدات أمراً ضرورياً جداً لسد فجوة التمويل وتوسيع المجال المالي في البلدان الأفريقية، فإنها تثير في المقابل مخاوف هامة على رأسها الاعتماد المفرط على المساعدة واحتمالات الإصابة بالمرض الهولندي جراء زيادة تدفقات العون.

### ● معالجة المعوقات الرئيسية في الهياكل الأساسية

63- يرتبط تحدي زيادة التمويل بتحدي تحديد القطاعات المعززة للنمو والمساواة، التي يمكن توجيه التمويل الإضافي إليها. وهناك توافق على أن الهياكل الأساسية هي واحد من هذه القطاعات. ومن المسلم به حالياً على نطاق واسع أن حالة ضعف الهياكل الأساسية في أفريقيا تشكل عائقاً رئيسياً أمام السوق المحلية والتكامل الإقليمي، والحصول المتكافئ على الخدمات الاجتماعية، وبالتالي النمو. كما أن هناك اتفاقاً بين الحكومات الأفريقية وشركائها الإنمائيين على أن توسيع الهياكل الأساسية ستترتب عليه آثار إيجابية للنمو من شأنها أن تساعد القارة على تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويعتبر تعزيز فرص الوصول إلى الهياكل الأساسية على مستوى الأسر المعيشية أمراً جوهرياً للتخفيف من العبء الزمني الذي تنوء به النساء والفتيات اللاتي يتحملن، وفقاً لمختلف التقديرات، ما يربو على 65 في المائة من حصة الأعمال المنزلية. وغالباً ما تفضي النساء والفتيات في جلب المياه وحطب الوقود أربعة أضعاف الوقت الذي يقضيه نظراً من الرجال. إن الوصول إلى الحد الأدنى من الهياكل الأساسية الرئيسية (توصيلات المياه، مصادر الطاقة النظيفة للأسر المعيشية، الطرق الريفية) أمر جوهري لتحسين النواتج لصالح المرأة والفتيات، وكذلك لتعزيز التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية في نفس الوقت.

64- إن متطلبات المنطقة من الهياكل الأساسية (الطاقة، الطرق، الموانئ، الاتصالات السلوية واللاسلكية والخدمات الحضرية) كبيرة جداً. فعلى سبيل المثال، تقرر الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) بأن تطوير الهياكل الأساسية يكتسي أهمية مركزية ليس فقط بالنسبة للتنمية الاقتصادية في المنطقة بل للتنمية الاجتماعية أيضاً، وهي تقوم بتعبئة الجهود والموارد من أجل رفع مستوى الهياكل الأساسية الإقليمية في القارة. (انظر الإطار 2).

## الإطار 2 - لملمة أطراف أفريقيا : خطة مبادرة نيباد القصيرة الأجل لتنمية الهياكل الأساسية

تتمثل إحدى الأولويات الرئيسية لمبادرة نيباد في تعزيز التكامل الإقليمي في أفريقيا. والمبررات الاقتصادية لهذا الأمر واضحة للعيان: فالإقتصادات الأفريقية أصغر من أن تولد وفورات الحجم التي توجد في الأسواق الكبرى. وقد أُعتبر سد الفجوة في مجال الهياكل الأساسية عنصراً هاماً لتعزيز التكامل الإقليمي في أفريقيا. ويتم تعريف الهياكل الأساسية في هذا السياق على أساس أنها الطاقة، والمياه، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وعند وضع خطة عملها قامت مبادرة نيباد باعتماد نهج ذي شقين: خطة عمل قصيرة الأجل تم تطويرها استناداً إلى دراسة مشاريع ومبادرات الهياكل الأساسية في البلدان، وجرى إدماجها في البرامج التي قدمتها الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وكان التركيز الأساسي لخطة العمل القصيرة الأجل منصباً على التسريع القوي. وهذه المشاريع، التي أُطلق عليها اسم مشاريع نيباد (تشمل الأمثلة على ذلك مشروع أنبوب الغاز لغرب أفريقيا، ومجمع الطاقة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي)، جرى اختيارها وفقاً لمعايير من قبيل مدى المشاركة على الانتهاء (بغرض التمكين من تسريع الإكمال)؛ وأبعادها الإقليمية. وقد أوليت عناية خاصة للمشاريع المتعثرة لأسباب سياسية وتلك التي من المتوقع أن يحدث تدخل نيباد أثراً فيها.

وقد جرى، إلى جانب ذلك، تحديد المبادرات التي توفر حلولاً لإشكالات السياسات الإقليمية والقيود التنظيمية والمؤسسية لأنشطة الهياكل الأساسية الإقليمية (من قبيل المرفق الإقليمي للتغطية المتنقلة للهواتف المحمولة العاملة بنظام GSM) وأدرجت ضمن مشاريع نيباد. وهذه الخطة القصيرة الأجل مرتبطة ببرنامج العمل للأجل المتوسط والطويل ومكملة لهذا البرنامج الذي يُعنى بالمشاريع والمبادرات التي تتطلب وقتاً أطول في الإعداد والتطوير.

وتبذل جهود حالياً لكفالة التنفيذ الناجح لخطة العمل القصيرة الأجل. كما يجري حشد الإرادة السياسية وتعبئة الجهود وتطوير آلية لتبادل المعارف، والربط الشبكي ونشر أفضل الممارسات في البلدان المعنية والجماعات الاقتصادية الإقليمية والوكالات التقنية. وقد أسست المجموعة الدولية للهياكل الأساسية لأفريقيا التابعة لمبادرة نيباد في عام 2006 برعاية من مصرف التنمية الأفريقي، وهي مجموعة تضم ممثلين لأبرز المؤسسات الأفريقية والجهات المانحة، لتكون بمثابة رأس الرمح لهذه الجهود الرامية إلى تعجيل التقدم نحو تلبية الاحتياجات الملحة في مجال الهياكل الأساسية في القارة. وستقوم المجموعة بالتصدي للقيود الوطنية والإقليمية التي تواجه تنمية الهياكل الأساسية مع التركيز على الهياكل الأساسية على الصعيد الإقليمي، اعترافاً منها بالتحديات الخاصة على هذا الصعيد. ولن يتم تجاهل الصعيد القطري إذ إن معظم خدمات الهياكل الأساسية يجري تناولها على هذا الصعيد، وفي إطار مبادرات وأطر تنفيذ وطنية. ويجب التصدي أيضاً لقضايا المواعمة بين مختلف الأصعدة.

**المصدر:** المبادرة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) 2002 المجموعة الدولية للهياكل الأساسية، 2005؛ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 2002.

65- على نفس المنوال، حددت لجنة المملكة المتحدة لأفريقيا ضعف الهياكل الأساسية بوصفه " عائقاً أساسياً أمام تسريع النمو والحد من الفقر " في أفريقيا، وقدّرت حجم الاستثمارات/الإضافية المطلوبة بالنسبة لأفريقيا بمقدار 20 مليار دولار في السنة.

66- والهياكل الأساسية لها أهمية حاسمة بالنسبة لتكافؤ الفرص فيما يتعلق بالاستفادة من الخدمات الاجتماعية والأنشطة الأخرى. وهي تمثل أيضاً أحد المكونات الرئيسية للبيئة الاستثمارية ومحركاً هاماً للتكامل التجاري المحلي (لتمكين مزارعي الريف الفقراء من عرض محاصيلهم في الأسواق الحضرية في الوقت المناسب وتحسين معالجة الصدمات التي يواجهونها دون سواهم)، وللجهود المبذولة لتحسين فرص الوصول إلى الخدمات. وهناك قرائن على أن بلداناً مثل إثيوبيا، التي زادت معدلات إنفاقها في مجال الهياكل الأساسية بصورة كبيرة، شهدت تحسناً ملموساً في الأداء على صعيد النمو. فبدون تحسن كبير في حالة الطرق لن يكون بمقدور الكثير من الأطفال الحصول على تعليم ابتدائي جيد النوعية نسبة لتحيز المدرسين للمناطق الحضرية وينطبق هذا الأمر أيضاً على مقدمي خدمات الرعاية الصحية. ومع ذلك، فالنجاح في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة والتعليم يعتمد بصفة أساسية على الوصول إلى الملايين الذين يعيشون في المناطق الريفية أو أطراف المناطق الحضرية في أفريقيا وتحسين فرص حياتهم. فالتحدي الضخم في مجال الهياكل الأساسية الذي يواجهه الأعداد المتزايدة من سكان المناطق الريفية في أفريقيا لم يجد الاهتمام الذي يستحقه حتى الآن. وستعتمد مستقبل أفريقيا في نهاية المطاف على مدى الاستفادة من مقدرة مدنها المتنامية في التأثير على النمو الاقتصادي والتنمية.

67- وقد زاد معدل الإنفاق على الهياكل الأساسية بصورة ملموسة في السنوات الأخيرة في المنطقة مما أسفر عن تحسن في الوصول إلى العديد من الأسر المعيشية الفقيرة. فعلى سبيل المثال، ارتفع معدل الإمداد الكهربائي بنسبة 27 في المائة بين أواخر التسعينات وأعوام 2002 ( البنك الدولي 2006). وازدادت أيضاً فرص الحصول على الخدمات الهاتفية بصورة كبيرة. ومع ذلك فقد ظل نصيب الاستثمار في مجال الهياكل الأساسية من الناتج المحلي الإجمالي صغيراً بالمقارنة مع الاحتياجات. ومن الواضح أن التصدي لفجوة الهياكل الأساسية سيقضي زيادة متبصرة ومدروسة للاستثمارات في هذا المجال. وهذا لا يقتضي فقط مشاركة الحكومات الوطنية والمانحين، بل مشاركة القطاع الخاص والحكومات دون الوطنية أيضاً ( ولا سيما في النظم الفدرالية إذ إن توفير الهياكل الأساسية مدرج في لائحة الاختصاصات المشتركة والحصرية على حد سواء ) وثمة تحد هائل في العديد من البلدان الأفريقية يتمثل في توسيع مشاركة أصحاب المصلحة في توفير الهياكل الأساسية وبصفة عامة، فإن التصدي لتحدي الهياكل الأساسية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية سيتطلب جهوداً في ثلاثة مجالات حاسمة: الإرادة السياسية في الوصول إلى السكان الذين يواجهون نقصاً في الخدمات واحتياجات أساسية في مجال الهياكل؛ والموارد المالية التي تشمل الموارد الخاصة، وأخيراً الجهود المنسقة للوحدات ومستويات الحكم دون الوطنية.

### زيادة الاستثمار في القدرات البشرية ورأس المال البشري

68- واستكمالاً لزيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية والزراعة لابد من تعزيز التدخلات في القطاع الاجتماعي. وهناك أدلة قوية على أن الإنتاجية وتوزيع الدخل ومعدلات النمو يحددها بصفة مباشرة رصيد أي بلد من رأس المال البشري، ومعدل ووتيرة تجميعه والتعليم، والصحة، والمياه ومرافق الصرف الصحي والحماية الاجتماعية كلها عناصر حاسمة لبناء رصيد أي بلد من رأس المال البشري، وبالتالي من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. بيد أن الاستثمار في هذه المجالات في العديد من البلدان الأفريقية ظل يتناقص، بدلاً من أن يتراد، حتى عهد قريب.

69- والتعليم أمر أساسي بالنسبة للحد من الفقر. فالأمهات المتعلمات ينجبن أطفالاً أقل، وهن أقل تعرضاً للموت عند الولادة كما أن أطفالهن من الأرجح أن يلتحقوا بالمدارس وأن يكملوا تعليمهم وتذني الأوضاع الصحية يلقي بأعباء جسيمة على المجتمع. والمعدلات العالية للتغيب عن الدراسة الناتجة عن معدلات الوفيات العالية تؤدي إلى انخفاض إنتاجية العاملين وبنفس القدر، فإن نسبة الوفيات العالية – ولا سيما في سياق ارتفاع معدلات فيروس نقص المناعة البشرية والملايا والسل – تقوض رصيد رأس المال البشري. فالأطفال المرضى لا يؤدون أداءً جيداً في المدرسة. والافتقار إلى المياه ورداءة مرافق الصرف الصحي يساعدان على انتقال الأمراض.

70- وينبغي على البلدان الأفريقية أن تعزز قدراتها على توسيع فرص الوصول إلى هذه الخدمات الأساسية بزيادة الاستثمار في التعليم والصحة والمياه والمرافق الصحية. وسيقتضي بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بصحة الأمومة والطفولة توفير نظام للرعاية الصحية الأساسية يعمل بصفة جيدة ويكون قادراً على توفير الحد الأدنى الأساسي من مجموعة التدخلات المطلوبة لتخفيض معدلات وفيات الأطفال ومن الضروري أن تتاح للجميع فرص الوصول إلى الرعاية في مجال أمراض النساء والولادة الطارئة حتى يتم تخفيض معدلات وفيات الأمهات. وفضلاً عن ذلك، فإن عكس مسار انتشار الأمراض المعدية من قبيل الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز سيتطلب تنسيق الاستثمارات في مجالي الوقاية والعلاج. وزيادة الدعم للصحة والتعليم تتطلب بناء الهياكل الأساسية، وتدريب المدرسين والأطباء، والعاملين في مجال صحة المجتمع المحلي وغيرهم من الموظفين، ووضع نظم للإدارة تمكن من توفير هذه الخدمات الأساسية. ولا بد من تقليص الفوارق الناتجة عن الرسوم المفروضة على المستفيدين من الخدمات وعن فرض التقيد بالزي المدرسي التي تنفر الأطفال الفقراء من الذهاب إلى المدارس. وكما سنرى في

الإطار 3 أدناه، فقد أدى إلغاء المصاريف المدرسية في تنزانيا إلى حدوث زيادة هائلة في عدد الأطفال الذين التحقوا بالمدارس. ويصدق هذا الأمر أيضاً على الرعاية الصحية. وتشير القرائن الواردة من زامبيا إلى حدوث انخفاض ملموس في طلب الرعاية الصحية عندما فرضت رسوم على المستفيدين من الخدمات في إطار سياسات التكيف الهيكلي خلال فترة الثمانينات.

### 3 - البيئة العامة للسياسات - تخطيط ورصد وتتبع الأداء

71- إن وجود بيئة مؤاتية في مجال السياسات أمر ضروري لتعجيل النمو. فالتقييمات الأخيرة التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من الوكالات تشير إلى أن بيئة السياسات في معظم البلدان الأفريقية تحسنت في السنوات الأخيرة وهذا هو أحد العوامل الإضافية الهامة التي تفسر الأداء الرائع للقارة في مجال النمو. ومع ذلك فهناك العديد من المجالات التي يمكن فيها عمل المزيد مثل إطار التخطيط وحيز السياسات.

#### • ضعف إطار التخطيط

72- أشار العديد من المحللين إلى أن أهم نقاط الضعف التي تتسم بها الأهداف الإنمائية للألفية تتمثل في أن هذه الأهداف لا تمثل إطاراً للتخطيط بل مجموعة من الأهداف والغايات التي ينبغي للبلدان السعي إلى تحقيقها. وهذا الأمر بشكل عائقاً أقرت به زعماء العالم عندما قرروا في مؤتمر قمة الأمم المتحدة العالمي في عام 2005 أن على البلدان التي يتقضى فيها الفقر المدقع أن تتبنى استراتيجيات جريئة للحد من الفقر أو استراتيجيات إنمائية وطنية تستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية والبدء في تنفيذ هذه الاستراتيجيات بحلول نهاية عام 2006.

73- وأقرت الوثيقة الختامية للقمة بأن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تستخدم بالفعل وقرارات استراتيجيات الحد من الفقر كأطار للتخطيط، ودعت لمواءمتها مع أهداف الألفية. وقد أصبحت وقرارات استراتيجيات الحد من الفقر هي الأداة الوطنية الغالبة في مجال التخطيط، ولا سيما في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومع ذلك فهي ليست "مبنية على الاحتياجات"، الأمر الذي يجد من قيمتها كأطار لتعزيز الجهود الرامية لبلوغ أهداف الألفية. وعلاج ذلك يكمن في ربطها بخطة طويلة الأجل تتسم بالجرأة والطموح ولا يعوقها أي إطار تقييدي على مستوى الاقتصاد الكلي<sup>(23)</sup>.

74- إن استراتيجيات الحد من الفقر التي تستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية هي استراتيجيات " مبنية على تقييم الاحتياجات"<sup>(24)</sup> وتسعي إلى تكثيف الأهداف العامة مع السياق الخاص بكل بلد. وهي إلى جانب ذلك تحدد بصفة واضحة أهدافاً متوسطة للمساءلة السياسية وترجم هذه الأهداف إلى برامج وسياسات محددة لفترة السنتين أو الثلاث سنوات التالية. وعلى هذا النحو تتحقق المواءمة بين وقرارات استراتيجيات الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك فلم يكن هذا الأمر الهين إذ إن العديد من البلدان هي الآن يصدد اكتساب القدرة على التخطيط المرتبط بأهداف الألفية، الأمر الذي لم يكن متوقفاً في الماضي. إضافة إلى ذلك فنسبة إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية هي إطار للحد الأدنى، فهناك إشكالية إضافية تتمثل في تكيفها بحيث يتجلى فيها الواقع الوطني. إلى جانب ذلك، فإن التخطيط في أفريقيا يعوقه تدني مستوى القدرات والمؤسسات الإحصائية وهو أمر يقاومه ضعف التمويل والافتقار إلى التناغم بين المعايير الإحصائية المستخدمة<sup>(25)</sup>.

#### حيز السياسات

75- ساد في الآونة الأخيرة قدر كبير من النقاش في دوائر البحوث والسياسات حول أهمية توسيع نطاق حيز السياسات وحرية الحركة المالية لتحقيق النمو المقضي إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية<sup>(26)</sup> وإذا أريد للخطط الإنمائية الوطنية أو وقرارات استراتيجيات الحد من الفقر أن تكون جسورة وطموحة فمن الواضح أن إطار عمل صندوق النقد الدولي لسياسات الاقتصاد الكلي بقبوده المفرطة، ومرفق الحد من الفقر وتعزيز النمو (صندوق النقد الدولي)، وأنتمان دعم الحد من الفقر التابع للبنك الدولي يمكن أن تشكل كلها عوائق أمام تحقيق ذلك. فالمرفق على سبيل المثال يقتضي من البلدان أن تضع سقفاً لا

(23) تم التركيز على هذه الرسالة في اجتماع القاهرة العام المعني باستراتيجيات الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية في آذار/مارس 2006، وفي بوركينافاسو في 2006 حين أقر الوزراء الأفريقيون بضرورة مواءمة العمليات المختلفة (لاستراتيجيات الحد من الفقر) بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في البلدان، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية (الفقرة 11 من البيان الوزاري لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، 14 - 15 أيار/مايو 2006).

(24) هناك منهجان "التقييم الاحتياجات". أولهما هو الذي يقترحه مشروع الأمم المتحدة للألفية، الذي هو في الأساس تحليل للتحولات، أما الآخر فيتمثل في نماذج المحاكاة المستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية مثال نموذج محاكاة الأهداف الإنمائية للألفية للبنك الدولي.

(25) تبذل جهود الآن للتصدي لهذه المشكلة، منها منتدى تنمية الإحصاءات الأفريقية، وميثاق الإحصاءات الأفريقية المقترح من قبل الاتحاد الأفريقي.

(26) أنظر على سبيل المثال البنك الدولي (2006) السياسات المالية لأجل النمو والتنمية: تقييم مرحلي للمؤلفين روي وهويتي وليتوز 2006 حيز التمويل لأجل الاستثمار العام: نحو نهج مبني على التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).



يتجاوز نسبة 3 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي<sup>(27)</sup> لتمويل عجز الميزانية وهناك نوع من توافق الآراء على أنه في ضوء القدر الكبير من التمويل الذي تحتاج إليه البلدان الأفريقية لتعزيز الاستثمارات في القطاع العام بغرض بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فهناك حاجة ماسة لحيز مالي أكثر تساهلاً، بيد أن هذا الحيز يجب أن يعترف بضرورة وضع تدابير للتصدي للآثار الضارة التي يمكن أن تنجم عن رفع مستوى الاستثمارات على صعيد الاقتصاد الكلي.

76- وقد شكل عبء الديون أحد القيود الكبيرة لحيز السياسات الوطنية في البلدان الأفريقية في العقدين الأخيرين. وكما أشار إليه تان (2006)، وكان هذا العبء يفتح الباب بصورة غير محدودة أمام إملاءات المانحين ووكالات الإفراض المتعددة الأطراف في مجال السياسات، وهي إملاءات تفنقر أحياناً إلى التناغم، ولا سيما خلال جولات إعادة جدولة الدين الخارجي أو تعبئة المزيد من التمويل الخارجي لمواجهة الفجوات الملحة في الموارد "الحاجة إلى المزيد من حيز السياسات في البلدان المستفيدة من تخفيف أعباء الديون" خدمات معلومات التمويل والتنمية التابعة لشبكة العالم الثالث. ومع ذلك فإن الإلغاء المتكرر للديون في الفترة الأخيرة بموجب المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون تتيح الفرصة أمام البلدان الأفريقية المؤهلة لذلك لتوسيع حيز سياساتها المحلية بما يمكنها من الاختيار من بين مختلف البدائل المتاحة فيما يتصل بسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الإنمائية. ويمكن لإكمال برنامج تخفيف أعباء البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ولإلغاء الفوري والنهائي للديون في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون أن يمكننا البلدان الأفريقية من التخلص من الرقابة الاقتصادية المباشرة التي تفرضها عليها الأطراف الفاعلة غير الوطنية، وبالتالي من تعزيز الملكية الوطنية للخطط والاستراتيجيات الإنمائية.

77- إن تخفيف أعباء الديون يمكن من تحرير "حيز مالي" كانت تحتله في الماضي خدمات الديون مما يجعل المزيد من الموارد متاحة الآن أمام الميزانية الحكومية لهذه البلدان. وهذا يسهل حصول الحكومات على المزيد من حرية التصرف في كيفية تخصيص واستخدام هذه الموارد، الأمر الذي يعزز الملكية الوطنية للخطط الإنمائية والحكومات الآن تتمتع بقدر أكبر من حرية الحركة بما يتيح لها أن تصبح أكثر طموحاً في أهدافها وأن تتنقى ما نشاء من بين الخيارات المختلفة في سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية والسياسات والاستراتيجيات الإنمائية المتوسطة والطويلة الأجل. وهذا يعني أيضاً أن الحكومات بإمكانها تدارس طائفة أكبر من الموارد التمويلية بما في ذلك زيادة الضرائب وتعبئة المدخرات المحلية والحصول على ديون محلية جديدة من خلال إصدار سندات بالعملة المحلية. ويمكن لهذه الخيارات التمويلية أن تجعل القادة المحليين أكثر خضوعاً للمساءلة.

78- وعلى كل حال، يجب أن يوفر هذا "الحيز" للبلدان الفرصة لتطوير وتنفيذ استراتيجيات إنمائية مملوكة وطنياً وقادرة على توفير الاستدامة للنمو الاقتصادي والحول دون انهيار النمو. بيد أن التاريخ يشير إلى أن ضمان استمرار تماسك السياسات عبر مدة من الزمن كان وما زال يشكل تحدياً للبلدان الأفريقية، التي تعاني من تغييرات متكررة في النماذج الإنمائية، والتدخلات المرتبطة بها، وتنافس الأطراف الفاعلة غير الوطنية على المشاركة في صياغة السياسات. والفرصة متاحة أمام البلدان الأفريقية، عشية بروز توافق الآراء حول أهمية تعزيز حرية الحركة في المجال المالي ومجال السياسات بغرض تسريع النمو، لأن تضمن استمرارية وتعزيز سياساتها التي أسفرت عن نمو مستدام بلغ أكثر من 5 في المائة على مدى السنوات الخمس الأخيرة، وأن توظف هذا النمو بحيث يسفر عن توليد الثروة وخلق الوظائف والحد من الفقر.

79- ويمكن أن تنشأ توترات بين توسيع نطاق حرية الحركة في المجالين المالي والسياسي من جانب، والحاجة إلى المحافظة على الاستقرار في مجال الاقتصاد الكلي، ولا سيما في سياق الزيادة المتوقعة لحجم العون المقدم للمنطقة و/أو زيادة فرص الحصول على الديون والمساعدات من الموارد الناشئة غير التقليدية مثل الصين والهند من جانب آخر. فاستقرار الاقتصاد الكلي أمر لا غنى عنه للنمو. وقد أثبتت مخاوف من أن الخطط الإنمائية الوطنية الطموحة والجسورة التي تصحبها تدفقات كبيرة للمساعدة الإنمائية القادمة من الخارج يمكن أن تقوض استقرار الاقتصاد الكلي. وقد أثبتت أيضاً بعض المخاوف من أن رواج وقوة الأساس المنطقي لرفع مستوى استثمار القطاع العام - وهي خاصية مميزة للخطط الإنمائية الوطنية الجسورة والطموحة - يمكنهما أن يغريا البلدان الأفريقية لكي تحصل على قروض جديدة من مصادر جديدة.

80- وعلى هذا الأساس فإن الإعفاء من الديون يتيح فرصاً، تتمثل في المزيد من حرية الحركة في مجال السياسات، بيد أنه يجلب أيضاً مخاطر تتمثل في المجازفات الأخلاقية. فإذا تزايد عدد البلدان الأفريقية التي تحصل على قروض من المقرضين الجدد مثل الصين فربما بلغ الدين الأفريقي مجدداً مستويات لا يمكن تحملها. وبالتالي فإن هناك تحدياً مزدوجاً يرتبط بهذا الوضع يتمثل في إدارة الآثار الاقتصادية لرفع مستويات الاستثمار وتقليص المجازفات المعنوية. وسوف يكون من الضروري للتغلب على هذه التحديات وتهذبة المخاوف المشروعة فيما يتصل باستقرار الاقتصاد الكلي أن تقوم البلدان - وعلى نحو يتسم بالكفاءة

(27) كلتا المؤسستين تنجهان الآن نحو تغيير موقفيهما في مجال قضايا حيز السياسات المالية فعلى سبيل المثال اعترف صندوق النقد الدولي في المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بتمويل التنمية الذي انعقد في أبوجا في أيار/مايو 2006 برعاية حكومة نيجيريا ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على أن الإفراط في القبول الذي يميز هذا المرفق يشكل عائقاً، كما وافق على العمل مع البلدان لإفصاح مزيد من المجال للحيز التمويلي (صفحة 3 من وثيقة النتائج). وتقر دراسة أجراها البنك الدولي تحت عنوان الدروس المستفادة من النمو في التسعينيات بالآثار المعطلة للحيز وتأثيراته الضارة على النمو والملكية الوطنية للخطط الإنمائية.

والفعالية - بتحويل الموارد المتأتية من تخفيف أعباء الديون والعون الإنمائي الإضافي للقطاعات ذات الأهمية البالغة للنمو ولبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وثمة قرائن في طور الظهور بأن البلدان تقوم بذلك فعلاً وأنها تعزز الإنفاق المرتبط بهذه الأهداف (الإطار 3) .

### الإطار 3 - إعادة تخصيص الموارد الناشئة عن تخفيف أعباء الديون لتنشيط الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: أمثلة من أوغندا وتنزانيا وموزامبيق ونيجيريا

كانت تجربة أوغندا مع مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ايجابية بصفة عامة. فقد كانت أوغندا أول بلد يتأهل لتخفيف أعباء الديون بموجب كل من هذه المبادرة والمبادرة المعززة في نيسان/ أبريل 1998 ونيسان/ أبريل 2000 على التوالي. والسرعة التي اعتبرت بها أوغندا مؤهلة دون أن تمر عبر فترة الست سنوات التأهيلية المحددة كانت تعكس السجل المثالي لهذا البلد في مجال إصلاحات الاقتصاد الكلي والتزامه الثابت بالحد من الفقر. وقد حصلت أوغندا بموجب هاتين المبادرتين على تخفيف لأعباء الديون بلغت قيمته الكلية 1 مليار دولار بالقيمة الحالية الصافية على أن تمنح عبر فترة عشرين سنة. وكأحدى الوسائل لحماية الأموال الموجهة تحديداً نحو برامج القضاء على الفقر من قطوعات الميزانية أنشأت الحكومة صندوق القضاء على الفقر كجزء لا يتجزأ من الميزانية وصندوق القضاء على الفقر هو صندوق افتراضي في إطار الميزانية يمول من المدخرات المتأتية عن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، واعتمادات المانحين المخصصة والإيرادات الحكومية.

والموارد المدخرة نتيجة لتخفيف أعباء الديون من هذه المبادرة والتي تم تحويلها عمداً إلى صندوق القضاء على الفقر أتاحت لأوغندا إمكانية أن تزيد المخصصات لبعض المجالات الحيوية مثل التعليم الابتدائي والرعاية الصحية الأولية والطرق الريفية والمياه المأمونة ومرافق الصرف الصحي والزراعة. ونتيجة لذلك، زاد الإنفاق السنوي المخصص للتعليم والصحة بنسبة 9 و 20 في المائة على التوالي في السنوات الأربع الأخيرة. وزادت الإنفاق على الصحة بمعدل نمو سنوي بلغ 20 في المائة. وقد حدثت أيضاً زيادة كبيرة للإنفاق في مجالات المياه، والطرق الريفية، والجنسانية، وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والعدالة، والقانون والنظام والإنفاق في مجال البيئة وتتماشى هذه الاستثمارات مع مقتضيات بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية نسبة لوجود تداخل كبير بين خطة القضاء على الفقر والأهداف الإنمائية للألفية.

وتوفر تنزانيا وموزامبيق أيضاً أمثلة جيدة على ذلك. فتتنزانيا استفادت من مدخرات تخفيف أعباء الديون لبناء ما يزيد عن 31000 فصل دراسي جديد و1000 مدرسة جديدة. وقد أحدث هذا طفرة كبيرة في جهود تنزانيا الرامية إلى توفير التعليم الأساسي لجميع الأطفال وألغيت المصاريف المدرسية وعاد ما يقدر بـ 3 مليون طفل إلى المدارس. ويقف البلد الآن على أعتاب بلوغ الهدف المتمثل في تعميم التعليم الابتدائي قبل تسع سنوات من الموعد المحدد. أما موزامبيق فقد استفادت من مدخرات أعباء الديون في تلقيح الأطفال ضد أمراض الطفولة التي يمكن تحاشيها بالتلقيح. وفضلاً عن ذلك استخدمت جزءاً من هذه المبالغ لبناء مباني مدرسية جديدة وصيانة أخرى قديمة أو تزويدها بالكهرباء.

في تشرين الأول / أكتوبر 2005 وافقت مجموعة نادي باريس للمقرضين الحكوميين على صفقة تُعفى بموجبها 100 في المائة من ديون نيجيريا بما يشمل إلغاء المجموع الكلي للديون البالغة 18 مليار دولار، والسماح لنيجيريا بإعادة شراء ديونها الباقية بسعر منخفض. وهذه الصفقة هي الأكبر على الإطلاق بالنسبة لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتستخدم نيجيريا الآن مبلغ المليار دولار الإضافية التي تحررها الصفقة سنوياً في التصدي للفقر. وهي تقوم بتوظيف 120000 مدرس إضافي والحاق 3.5 مليون طفل بالمدارس. وقد جرى تطوير نظام لتتبع الإنفاق المرتبط بالأهداف الإنمائية للألفية وربطها بالنتائج. وقام رئيس الدولة بافتتاح مفوضية يتولى هو نفسه رئاستها لإجراء رصد للتقدم المحرز كل ثلاثة أشهر.

**المصدر:** كوتيسا ونابموبا، 2004، مكتب الاتصالات العامة لنيجيريا؛ بيانات مأخوذة من الموقع الإلكتروني: [www.datareport.org/pdf/debt.pdf](http://www.datareport.org/pdf/debt.pdf) بتاريخ شباط/ فيراير 2007

## • رصد وتتبع التقدم المحرز

81- تمثل الإحصائيات أداة قيمة بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية. وإذا كانت الإحصاءات هامة للتخطيط فهي أهم لتتبع النتائج. والشئ المؤسف هو أن الإحصائيات الأفريقية بصورة عامة متدنية المستوى وغير كافية وغير مواكبة. وثمة تحد أكبر يتمثل في جمع وإدارة البيانات المصنفة حسب نوع الجنس. فمعظم المؤسسات الإحصائية تفتقر إلى القدرة على جمع البيانات الأولية وإدارتها مما يجعل من الصعوبة بمكان فهم الطرق المختلفة التي يتأثر بها كل من الرجل والمرأة، وكذلك كيفية عمل التدخلات والاستراتيجيات. ومع ذلك فإن التخطيط المستند إلى الفرائض أمر لا بد منه. وعليه فإن أحد التحديات الرئيسية بالنسبة للبلدان الأفريقية يتمثل في توفير البيانات الضرورية لرصد الأهداف الإنمائية للألفية وللتخطيط المفضي إلى بلوغها. والعديد من البلدان الأفريقية لم تقم بإجراء إحصاء للمساكن والسكان في الـ 20 سنة الأخيرة. ومن بين بلدان أفريقيا الـ 53 لم يشارك سوى 19 بلداً في الجولة الأخيرة من التعداد الخاص بالسكان والمساكن (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 2006). ويجري الإعداد الآن لتحسين المشاركة في جولة عام 2010.

## 4 - السلم والأمن

82- السلم والأمن أمران لا غنى عنهما لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية فالصراعات، التي اتسم الكثير منها بالعنف وطول المدة، هي ظاهرة كثيرة الحدوث في أفريقيا في سنوات ما بعد الاستقلال. وتنجم عن هذه الصراعات إضرار بالغة بالنسبة للقارة ليس فقط من منظور الأرواح التي أزهقت بل من منظور الفرص المهدرة في مجال النمو الاقتصادي والتنمية. والصراعات تدمر رأس المال البشري والمادي والاجتماعي والتنظيمي على حد سواء. فالموارد التي يمكن استخدامها في القطاعات المعززة للنمو والتنمية تصرف على شراء الأسلحة وتسوية هذه النزاعات. والصراعات كذلك تشجع على الجريمة وسوء استخدام الحكم إضافة إلى أنها، من خلال ما تولده من غموض بشأن مآلات الأحوال، تحد من إمكانية حدوث الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي. والصراعات يمكن أيضاً أن تسهل انتشار الأمراض المعدية والوبائية مما يزيد من نفقات برامج الصحة العام. وأثار الصراعات لا تقتصر على البلدان التي تحدث فيها، كما أن اللاجئين القادمين من بلدان الصراعات يكبدون البلدان المضيفة تكلفة تتمثل في الاختناقات في استخدام الخدمات العامة وزيادة معدلات الجريمة.

83- وقد كانت الصراعات شائعة الحدوث في أفريقيا بصفة خاصة في الثمانينات والتسعينات، بيد أن أعدادها أخذت تتناقص كثيراً منذ نهاية الحرب الباردة وحلول الألفية. واليوم لا يمكن القول بأن أفريقيا تتميز بالحروب أكثر من مناطق أخرى في العالم، إلا أن هذه الصراعات أحدثت خسائر مهولة عندما كانت محتدمة إذ يقدر لاسينا وغيلوش<sup>(28)</sup> أن حالات الوفاة الناجمة عن المعارك مقارنة بإجمالي وفيات الحروب مثلت 11 في المائة، و3 في المائة، وبين 12 - 16 في المائة و6 في المائة في كل من أنغولا والسودان ( باستثناء الصراع الأخير في دارفور ) وليبيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية على التوالي. ويعني هذا أن الخسائر غير المباشرة للحروب والصراعات أعلى بكثير من خسائرها المباشرة. ووفقاً لتقديرات كوليبه وهوير فإن حرباً تستمر لمدة سنة تقلص معدلات النمو بنسبة 2.2 في المائة<sup>(29)</sup> ويقدر كوليبه وهوير أيضاً أن أي بلد خارج من الصراع سيحتاج إلى 21 سنة تقريباً لتحقيق مستوى الناتج المحلي الإجمالي الذي كان من الممكن تحقيقه لو لم تكن هناك حرب.

84- نخلص إلى أن السلم والأمن شرطان لا بد من توفرهما بالنسبة لتعجيل وتيرة النمو والتنمية بغرض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونظراً لعودة السلم إلى معظم أجزاء القارة فإن هناك تحدياً إضافياً يتمثل في الحفاظ عليه بمعالجة جذور الصراعات.

## 5 - الشراكات والعولمة

### • إدارة العولمة تنطوي على مخاطر

85- ما زالت إدارة العولمة تمثل تحدياً رئيسياً أمام بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. فالآثار الواسعة المدى المترتبة على إعادة تصميم الترتيبات الاقتصادية ( وإلى حد ما السياسية ) العالمية التي أحدثتها التكنولوجيا، وعلى الانفتاح التجاري المتنامي لم تستوعب تماماً، وما زالت تولد نقاشاً مستمراً. والأمر الواضح رغم ذلك هو أن العولمة تنطوي على مخاطر وتتيح فرصاً.

86- وهناك ثلاث قنوات رئيسية تشكل العولمة من خلالها عقبة أمام تعجيل التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأولى هذه القنوات تتمثل في الآثار الضارة للانفتاح التجاري على الوظائف وجني الموارد الطبيعية والثانية هي آثار العولمة على استبقاء العمالة الماهرة في أفريقيا. أما القناة الأخيرة فتتمثل في الانتقال المفاجئ للسلطة السياسية العالمية - بحيث أصبح قدر هائل من تلك السلطة الآن في يد مؤسسات من قبيل منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي. وعلى الرغم من أن الانفتاح التجاري عرف بأنه أمر جيد للنمو إلا أنه لا يأتي بدون تكلفة؛ فالانفتاح التجاري من شأنه أن يفقر قطاع الاستيراد (وهو قطاع لا

(28) تان (2006) " الحاجة إلى المزيد من حيز السياسات في البلدان المستفيدة من تخفيف أعباء الديون " خدمات معلومات التمويل والتنمية التابعة لشبكة العالم الثالث.

(29) ندولو (المصدر السابق).

يزال عريضاً في معظم البلدان الأفريقية) في الوقت الذي يحد من الفقر في قطاع التصدير ويمكن أيضاً أن يحدث تأثيراً مختلفاً باختلاف القطاعات السكانية. ومن مخاطر الانفتاح الشديد أيضاً إمكانية استنفاد الموارد الطبيعية. وما زالت البلدان تواجه صعوبات في التعامل مع هذه التوترات حتى الآن.

87- ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية لهذا التحدي في ظهور الصين والهند والبرازيل كعناصر فاعلة رئيسية على الساحة العالمية. والأمر الطبيعي هو أن تظهر هذه البلدان ما كان أن تكون له آثار مختلفة عن ظهور النور الآسيوية. إلا أن مجرد حجم هذه الاقتصادات يشير إلى أن التأثير هذه المرة قد يكون مختلفاً. فالصادرات القليلة التكلفة التي تنتجها هذه البلدان الكبيرة من شأنها أن تغرق الأسواق المحلية للبلدان الأفريقية، وتقلص الصادرات الأفريقية ساحية إياها خارج الأسواق العالمية، وتخلق الطريق أمام أي إمكانات لتنويع الصناعات التحويلية في أفريقيا. ويمكن كذلك أن تبتلع معظم التدفقات الاستثمارية الداخلة. فضلاً عن ذلك فإن الطلب المتنامي من قبل هذه البلدان على المواد الخام الأفريقية يثير العديد من المخاوف فيما يتصل باستدامة البيئة ومستقبل الاقتصادات الأفريقية نفسها.

88- إن مسؤولية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في كل بلد تقع في المقام الأول على عاتق ذلك البلد نفسه. ولكي تكون الأهداف الإنمائية للألفية هي أساس التخطيط والإتفاق في الميزانيات الوطنية، فمن المهم أن يكون لها مناصرون داخل كل بلد. وفي الوقت الراهن فإن هذه الأهداف يدفعها على الصعيد القطري المنظمات الدولية والأمم المتحدة والمانحون الثنائيون. بيد أنه بدون أن يتوفر الدعم على الصعيد المحلي من الصعب أن تزداد المخصصات للقطاعات الحاسمة في مجال تعجيل بلوغ هذه الأهداف ولا سيما في الديمقراطية البرلمانية وبالتالي فتمه تد على الصعيد القطري يتمثل في إيجاد مناصرين محليين للأهداف الإنمائية للألفية وفي تعبئة الدعم المحلي لصالحها.

## دال - استشراف المستقبل

89- في الجزء السابق تمت مناقشة بعض من التحديات العديدة أمام تعجيل النمو والتنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. ومن الواضح أن النجاح في هذا المجال يعتمد اعتماداً أساسياً على زيادة التدخلات في المجالين العام والخاص للتغلب على هذه الصعوبات فأعادة تأكيد المجتمع الدولي التزامه بهذه الأهداف في مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، والمعدل البطيء للتقدم المحرز في البلدان الأفريقية في الوقت الذي لا تفصلنا سوى سبع سنوات عن عام 2015، وتوسيع مجال التحرك على نطاق السياسات في المجال المالي (عن طريق تخفيف اعباء الديون والمساعدة الإنمائية الرسمية الجديدة، ولا سيما التي يقدمها الاتحاد الأوروبي) كلها أمور تتيح فرصة نادرة لاتخاذ إجراءات جسورة في المنطقة لتعجيل النمو وكفالة استدامته.

90- وفي هذا الجزء من الورقة سنتم مناقشة بعض السياسات وتقديمها للوزراء بغرض النظر فيها وإجازتها. ومن المتوقع أن يصدق الوزراء على خطة عمل تهدف إلى رفع مستوى الاستثمار والتعبئة بغرض تعجيل النمو لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وتوضح آفاق المضي قدماً. والمقترحات الواردة في هذا الجزء لا تناظر - بالضرورة - التحديات التي أوردناها في الجزء السابق واحداً واحداً. والمناقشة التالية تتم تحت خمسة عناوين عريضة هي النمو والعمالة وعدم المساواة؛ والتمويل؛ والحكم والابتكار المؤسسي، والسلم والأمن؛ والشراكات والوفاء بالالتزامات الدولية. وسنبداً بموضوع النمو والعمالة وعدم المساواة.

## 1- النمو والعمالة وعدم المساواة

### تحسين القدرات الإنتاجية لكفالة استدامة النمو والتنمية

91- إن تعجيل النمو أمر أساسي لمعالجة معظم التحديات الواردة في الجزء السابق. والأمر المحوري لأية تحسينات في القدرات الإنتاجية وفي توسيع وتعميق النمو هو تنويع الإنتاج<sup>(30)</sup> فعندما يكون الاقتصاد أكثر تنوعاً فإن هذا يشجع القطاع الخاص على زيادة الاستثمار وتحسين الروابط الأمامية والخلفية للمدخلات والخدمات المحلية، مما يزيد من القيمة المضافة على الصعيد المحلي. ولكي يتحقق التنويع فإنه يتعين على الحكومات الأفريقية أن ترفع مستوى الاستثمارات في الهياكل الأساسية، والزراعة وأن تتخذ العديد من الخطوات لتحسين القدرات البشرية ورصيدها من رأس المال البشري. وهذا سيفتضي تعزيز الاستثمار في الصحة والتعليم والمياه ومرافق الصرف الصحي. والتنويع الاقتصادي أمر لا بد منه لتوسيع النمو، كما أنه أمر محوري لخلق الوظائف وتعميق النمو وتقليص التذبذب في معدلات النمو، مما يقلل ضعف الاقتصادات أمام الصدمات ويساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والأمر الحاسم بالنسبة للتنويع الاقتصادي هو المحافظة على بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي.

(30) أكدت الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري لعام 2005 أهمية تنويع هياكل الإنتاج بالنسبة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، وهو أمر أعيد التأكيد عليه في اجتماع وزراء الصناعة الأفريقيين الذي عقد في القاهرة عام 2005، وفي مؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي. أنظر أيضاً المؤتمرين الأول والثاني لوزراء مالية الاتحاد الأفريقي، المعقودين في عامي 2005-2006 على التوالي. وسيكون التنويع هو موضوع التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام 2007 الذي تصدره اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قريباً.

92- وإضافة إلى رفع مستويات الاستثمار لتحسين القدرات الإنتاجية فعلى البلدان أيضاً أن تعزز جهودها لسد الفجوة المعرفية<sup>(31)</sup>. وللنجاح في تسخير المعارف والعلوم والتكنولوجيا لمصلحة التنمية في أفريقيا هناك حاجة لاستثمارات جديدة لتحسين الهياكل الأساسية المعرفية والعلمية والتكنولوجية للقارة. ومن الأمور الملحة في هذا الصدد أن يتم إعادة بناء هياكل التعليم العالي في القارة إضافة إلى إيجاد محافل وساحات لتبادل المعارف والتعلم من الأقران.

93- وهناك بُعد إقليمي لتسريع التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أيضاً، لأن العديد من البلدان الأفريقية هي بلدان غير ساحلية وذات أسواق صغيرة ولها حدود مشتركة مع بلدان أخرى كثيرة. وقد أدى هذا إلى وجود قدر كبير من الاعتماد المتبادل في السياسات والنتائج. ولهذا فمن الضروري أن يكون هناك تنسيق إقليمي فيما يبذل من عمل. والأمر الحيوبي هنا هو أن يتم تقديم المنافع العامة والهياكل الأساسية الإقليمية، وهي غير متوفرة بالقدر الكافي، والإدارة المتعلقة للموارد العابرة للحدود مثل المياه. ويمثل ضعف التمويل عائقاً أساسياً أمام تقديم المنافع العامة الإقليمية.

94- إن تفعيل سياسة تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين القدرات الإنتاجية لتحقيق استدامة النمو والحد من الفقر يتطلب تخطيطاً على نحو ما طالبت به وثيقة نتائج مؤتمر القمة لعام 2005 وقد أحرز تقدم لافت للنظر على هذه الجبهة. بيد أن هناك الكثير الذي ما زال ينبغي فعله<sup>(32)</sup> وهذه الأطر التخطيطية الوطنية التي ادرجت في صلبها الأهداف الإنمائية للألفية المحددة الأجل تتطلب إعداد استراتيجيات جسورة وشاملة بما يكفي لمعالجة كل المتطلبات والمجالات، ومؤسسة على قواعد متينة من حيث الأثر ايجابية التمويلية وأطر الاقتصاد الكلي، ومركزة على استراتيجيات للتنفيذ تتضمن من التدابير ما يعالج القيود في مجال القدرات. وتلعب الملكية الوطنية المعززة دوراً هاماً فيما يتحقق من نتائج وفي استدامة الحلول على الصعيد القطري ولا بد من وجود قيادة وطنية رفيعة المستوى لتعبئة كل العناصر الفاعلة على الصعيد الوطني في إطار ميثاق يرمي إلى استمرار قوة الدفع لتنفيذ الالتزامات الوطنية المقطوعة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

### قضايا للمناقشة

- ما مدى طموح الخطط الإنمائية الوطنية فيما يتصل ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، وما الذي يجب على وزراء المالية الأفريقيين فعله إن لم تكن كذلك؟ ما مدى تماسك هذه الخطط وما الذي يمكن أن تفعله البلدان لتحسين خطط التنفيذ بغرض بلوغ النتائج المرجوة؟
- تحتل الإحصاءات موقعاً مركزياً بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية، وبعضها يفتقر إلى الإحصاءات والبعض الآخر مُقاس بصورة جيدة. والأهداف الإنمائية للألفية تتضمن 18 هدفاً و 78 مؤشراً، فما الذي يمكن أن تفعله البلدان لتحسين الإحصاءات للتخطيط، وصنع القرارات الاستراتيجية، والرصد والتقييم؟ هل يتوجب عليها تركيز جهودها على تحسين قياس مجموعة صغيرة من المؤشرات ذات الأولوية؟
- إن رفع مستوى استثمار القطاع العام في الهياكل الأساسية ( الطاقة ، الطرق ) والصحة ( فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ، والملاريا ، والناموسيات ) ، والتعليم ( برامج وجبة الغداء المدرسية ، إلغاء الرسوم الدراسية ) ، والزراعة ( لتخفيف حدة الجوع ) هي أمر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية . أي سياسات وبرامج ومشاريع محددة ينبغي على البلدان إتباعها كحد أدنى للمكونات الأساسية لتعزيز هذا البرنامج، وكيف يمكن تحمل تكلفة ذلك؟
- أي مجموعة من الحوافز والسياسات ينبغي على وزراء المالية إتباعها لتشجيع التنوع الصناعي والزراعي ولتعزيز دور القطاع الخاص في عملية تسخير العلوم والتكنولوجيا؟
- ما هي الآليات التمويل التي ينبغي على البلدان دراستها لزيادة توفير الهياكل الأساسية على الصعيد الإقليمي، وهو أمر لا غنى عنه لتكامل الأسواق الإقليمية، وفقاً لما حددته خطة عمل نيباد القصيرة الأجل للهياكل الأساسية، ولتعزيز إدارة الموارد العابرة للحدود مثل المياه وتحسين المنافع العامة الأخرى على شاكلة مكافحة الأمراض المعدية؟

### تحسين المساواة في الدخل

95- لقد أقمنا الحجة في الجزء الثالث من هذه الورقة على أن الارتفاع المتزايد للتفاوتات في الدخل والأصول يشكل تحدياً خطيراً لتعجيل النمو والتنمية في أفريقيا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وهناك قرائن تشير إلى أن تخفيض هذه الفوارق يفيد النمو والتنمية. فتوسيع نطاق تملك الأراضي مثلاً يعزز المساواة والإنتاجية والكفاءة. ووفقاً لما ذكره بسيلي (1995)، فإن تحسين حقوق الأراضي في غانا عمل على تيسير الاستثمارات في هذا البلد. وهناك أيضاً من القرائن ما يشير إلى أن الإصلاحات في مجال تملك الأراضي في الصين - إدخال نظام مسؤولية الأسر المعيشية الذي تم بموجبه تخصيص الأراضي المملوكة

(31) أنظر مثلاً ورقة أبحاث السياسات للجنة الاقتصادية لأفريقيا ( 2002 ) " تسخير التكنولوجيات لأغراض التنمية المستدامة " التي تقيم الحجة على أن التطبيق السليم والدؤوب للمعارف المتاحة حالياً يمكن أن يساعد أفريقيا في التصدي بنجاح للعديد من تحدياتها الإنمائية. ومن ناحية أخرى شدد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في كانون الثاني / يناير 2007 حول موضوع العلوم والتكنولوجيا على الدور الأساسي للعلوم والتكنولوجيا والمعارف في تسريع النمو والتنمية في أفريقيا.

(32) وفقاً لمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإقليمي لأفريقيا فإن عدداً كبيراً من البلدان الأفريقية لديها الآن ورفات استراتيجيات للحد من الفقر أو خطط إنمائية وطنية تتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية. والمهمة الماثلة الآن هي مساعدة هذه البلدان على تنفيذ خططها.

جماعياً للأسر المعيشية - قد ساهمت مساهمة كبيرة في تحسين متوسط إنتاجية الحبوب. بيد أن إعادة توزيع الأصول بصورة عامة، والإصلاح في مجال الأراضي بصورة خاصة هما أمران مثيران للخلافات ويتسمان بالصعوبة من الناحية السياسية.

### قضايا للمناقشة

- هل يمكن أن يكون لتمليك بعض أسهم الشركات الحكومية التي تتم خصصتها للعاملين فيها دور في تقليص الفوارق؟
- ما مدى إمكانية تطبيق إصلاحات الأراضي بصفة عامة ومبدأ إعادة توزيع الأراضي في أفريقيا، وهل هما أمران حاسمان لتعجيل النمو والتنمية في المنطقة؟

## 2 - التمويل

### تعزيز حشد الموارد المتأتية من المصادر المحلية وغير التقليدية

96- التمويل مسألة في غاية الأهمية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا وعلى الرغم من أهمية رفع مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية وسائر أشكال المعونة الأخرى إلا أن البلدان بحاجة إلى تكثيف جهود تعبئة الموارد المحلية. ويمكن لها أن تفعل ذلك بتقليص تكاليف المعاملات المرتبطة باستخدام المؤسسات المالية الرسمية التي تحول دون استخدام الفقراء للمؤسسات المالية الحديثة. ويمكنها أيضاً أن تشجع تمويل المشاريع الرئيسية عن طريق المصارف المحلية من خلال عمليات إدماج المصارف. فعمليات الإدماج تحسن مقدرات المصارف المحلية على تحمل قدر أكبر من المجازفة مثل تمويل الهياكل الأساسية وبمقدور البلدان أيضاً أن تجري إصلاحات للسياسات الضريبية بغية تحقيق عدة أمور منها توسيع القاعدة الضريبية، والحد من التهرب الضريبي ورفع مستوى تحصيل إيرادات الضرائب. ويمكن للموارد من غير الضرائب أن تضطلع بدور هام في هذا الصدد.

97- إن من الأمور الأساسية أيضاً أن يقوم القطاع الخاص<sup>(33)</sup> بتمويل وتوفير الخدمات الأساسية من قبيل التعليم والصحة والهياكل الأساسية. وفي العديد من البلدان يتزايد تقديم القطاع الخاص للخدمات وتمويلها. والتوسع المفرط في أسواق رأس المال العالمية وما ارتبط به من زيادة في التدفقات إلى اقتصادات السوق الناشئة يتيحان فرصاً لتعبئة قدر كبير من رؤوس الأموال الخارجية الإضافية، بالأسهم وبالديون على حد سواء، لكي تمول تنمية الهياكل الأساسية. ويمكن للحكومات أيضاً أن تستكشف إمكانية مساهمة أرباب المشاريع الدوليين من ذوي الخبرة وممن لديهم الرغبة في الدخول في مشاريع لتنمية الهياكل الأساسية في البلدان النامية إذا توفرت الظروف التنظيمية والسياسية الصحيحة. وفي العديد من البلدان الأفريقية، يبدي أرباب الأعمال المحليون حرصاً متنامياً على المشاركة في تقديم خدمات الهياكل الأساسية.

### قضايا للمناقشة

- إلى أي مدى يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص، وللقطاع الخاص بمفرده أن تسهم في تمويل مشاريع التنمية في أفريقيا؟ وما هي الحوافز التي يمكن لوزراء المالية إدخالها لحفز التمويل الخاص لمشاريع التنمية؟ وكيف يمكن تحديد أسعار هذه الخدمات على نحو يحد من آثارها الضارة على الفقراء؟
- ما هي الآليات الجديدة للتمويل المحلي (مثل إصدار سندات خاصة بالهياكل الأساسية) التي يمكن للبلدان النظر فيها لتمويل الأنشطة الضرورية لرفع مستوى الاستثمارات لتحقيق النتائج المتوخاة؟
- ما هي التدابير (على سبيل المثال عمليات الإدماج في قطاع المصارف، والمصارف المتنقلة وشبكات التمويل المتناهية الصغر) بما في ذلك الحوافز (في مجال الضرائب وأسعار الفائدة)، التي يجب على البلدان اتباعها لتعزيز تعبئة الموارد المحلية، الأمر الذي لا غنى عنه لتوسيع حرية الحركة على الصعيد المالي؟

## 3 - الحكم والابتكارات المؤسسية والسلام والأمن

### توسيع قاعدة العناصر الفاعلة المحلية من خلال تقديم الحوافز للأفراد

98- تلعب مستويات الحكم دون الوطنية (الحكومات الولائية والمحلية)، والقطاع الخاص والوكالات الطوعية دوراً حاسماً في الدفع قدماً ببرنامج تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ومسألة الحكومات دون الوطنية هي مسألة ملحة في النظم الفيدرالية مثل نيجيريا والكاميرون وإثيوبيا، والسودان أو الشبه فيدرالية مثل جنوب أفريقيا لأن هذه المستويات الدنيا من الحكومات يمكن أن تكون عوامل هامة للدفع بمسيرة تنفيذ

<sup>(33)</sup> القطاع الخاص في نيجيريا وإثيوبيا مثلاً هو عنصر رئيسي في توفير التعليم على جميع المستويات (بيرمان وآخرون 1996، نووكة 2005 و 2006). وتوفير الخدمات من جانب القطاع الخاص يساعد على تعبئة الموارد ويزيد الكفاءة الاقتصادية.

الأهداف الإنمائية<sup>(34)</sup> وحتى الآن لا نكاد نعرف شيئاً يذكر عن إسهاماتها في الإنفاق على الأهداف الإنمائية للألفية. وفي البلدان ذات النظام الحكومي الموحد بذلت جهود لتوزيع الإنفاق وتقديم الخدمات على أساس لا مركزي.

99- ورغم أنه لا توجد أدلة قاطعة على مدى العلاقة بين اللامركزية والنمو الاقتصادي إلا أن هناك مجالاً واسعاً للاستفادة القصوى من اللامركزية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. أما مستويات الحكم دون الوطنية فيمكنها من خلال سياساتها المالية أن تكون عناصر فعالة لتعزيز النمو؛ وإشراكها بصورة أكثر فعالية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية - على سبيل المثال عن طريق المنح ذات القيمة المناظرة للخدمة المقدمة - يمكن أن يكون له شأن كبير في المستقبل. وينطبق نفس الأمر على القطاع الخاص وسائر الكيانات غير الحكومية.

100- وفي نهاية المطاف، فإن من سيقفون الأهداف الإنمائية للألفية هم من يتصدون لحمل المسؤولية عنها من بين العناصر الاقتصادية الفاعلة. ويمكن لوسائل الاتصال المسخرة لخدمة التنمية أن تساعد في إيصال الرسائل الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية إلى الأسر المعيشية مباشرة. وهناك أيضاً مجال لاستخدام التحويلات الاجتماعية<sup>(35)</sup>، بما فيها شبكات الحماية الاجتماعية، لتوفير حوافز للأسر المعيشية بغية حملها على تبني سلوكيات (مثل ممارسات النظافة الصحية والصرف الصحي) تتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية ففي مصر، يقال إن الدعم المقدم للخبز يشكل برنامجاً حيوياً لمكافحة الفقر. وفي نيجيريا يتم التصدي للاحتياجات في مجال الطاقة للفقراء عن طريق تقديم الدعم للكهرباسين، ويمكن لنظم المعاشات التقاعدية الإسهامية أن تساعد في الحد من الفقر لدى كبار السن، كما يمكن لمشاريع التأمين الصحي أن تقلص نفقات الأمراض الكارثية على الفقراء. وقد أنشأت إثيوبيا على سبيل المثال مؤخراً برنامج شبكات الأمان الاجتماعي الإنتاجية لمساعدة 8 مليون من السكان عن طريق دفعات نقدية منتظمة ومواد غذائية كحوافز لجعلهم يستثمرون في أنفسهم (إدارة التنمية الدولية 2005). ويمكن أن تنظم هذه التحويلات الاجتماعية على نحو يحد القطاع الخاص على اتخاذ تدابير تتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية. وهذه التدابير يمكن أن تشمل ممارسات بسيطة في مجال النظافة الصحية أو إرسال الفتيات إلى المدارس أو ما إلى ذلك.

### قضايا للمناقشة

- إلى أي مدى يمكن للفيدرالية المالية أن تسهم في تسريع النمو والتنمية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؟ وكيف يمكن الاستفادة من الوحدات دون الوطنية؟
- كيف يمكن تعزيز مساهمة القطاع الخاص والعناصر غير الحكومية الفاعلة؟
- إلى أي مدى يمكن استحداث برامج للتحويلات الاجتماعية في أفريقيا، وما هي آثارها المحتملة على صعيد التمويل؟

### الابتكارات المؤسسية وتحسين الحكم والمساءلة

101- تشير الدلائل إلى أهمية المؤسسات لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وكذلك الحال بالنسبة للحكم الرشيد والمساءلة. وأحد السبل للمضي قدماً في هذا الطريق وضمان تعجيل النمو والتنمية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية هو إيجاد المؤسسات التي يمكنها أن تقود المسيرة، وأن تقوم بتتبع النفقات ورصد التقدم المحرز. ونيجيريا على سبيل المثال أنشأت مكتباً خاصاً بالأهداف الإنمائية للألفية يتبع لرئاسة الجمهورية، بغرض تأكيد الأولوية العالية التي توليها الحكومة لهذه الأهداف. وهناك ما يشير إلى أن هذا الإجراء يؤدي إلى تحسين تتبع الإنفاق المتصل بالأهداف الإنمائية للألفية وإعادة توجيه الموارد المتاحة من تخفيف أعباء الديون بصورة أفضل لقطاعات النمو المرتبطة بهذه الأهداف والقطاعات الاجتماعية.

102- وتقوم التقارير السنوية لأهداف الإنمائية للألفية والآليات المملوكة أفريقياً، مثل آلية الاتحاد الأفريقي لاستعراض الأقران التابعة لمبادرة نيباد، بالمساعدة في توجيه الانتباه إلى الثغرات الموجودة في الأداء الاقتصادي. وقد انضمت سبعة وعشرون بلداً<sup>(36)</sup> إلى الأهداف الإنمائية للألفية بيد أن ثلاثة بلدان فقط أكملت الاستعراض. وفي حين أن الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران تشجع، من خلال التعلم من الأقران، على إدخال تحسينات مطلوبة في مجال الحكم الرشيد والخضوع للمساءلة، إلا أن التقارير السنوية للأهداف الإنمائية أصبحت، بفضل تسمية المقصرين والتشهير بهم، أدوات لتعبئة الجهود الوطنية والدولية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن لهذه التقارير، مقترنة بالآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، أن تحفز العمل الوطني والدولي بصورة كبيرة.

### قضايا للمناقشة

<sup>(34)</sup> اللوائح المشتركة في النظم الفيدرالية هي لوائح مجالات عمل يمكن الإضطلاع بها على جميع المستويات الحكومية وتشمل هذه اللوائح على سبيل المثال التعليم، والمياه ومرافق الصرف الصحي، والصحة والطرق. أما اللوائح الحصرية فتحدد الأنشطة التي تختص بها الحكومة الفيدرالية وحدها مثل الدفاع الوطني والسياسة الخارجية والسياسة النقدية.

<sup>(35)</sup> المقصود بالتحويلات الاجتماعية أي برنامج حكومي مصمم لزيادة الإمكانيات الاستهلاكية وتحسين مستوى رفاه الفقراء في المجتمع. وهذه التحويلات تشمل توفير بعض الخدمات الأساسية المدعومة أو المجانية، من قبيل التلقيح وبرامج التغذية المدرسية والتزحيل المدرسي المجاني وما إلى ذلك.

<sup>(36)</sup> انضمت سان تومي وبرينسيبي، آخر المشتركين، في كانون الثاني / يناير 2007.



- ما هي التحسينات التي يمكن للبلدان إدخالها لتحسين فعالية مؤسسات تتبع ورصد الإنفاق المرتبط بالأهداف الإنمائية للألفية؟
- ما مدى فائدة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وتقارير الألفية السنوية في حفز العمل العام لدعم الأهداف الإنمائية للألفية، وهل هناك المزيد مما يمكن فعله؟
- نظراً للشواغل التي تثيرها الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، هل يمكن تعزيز مصداقية هذه الآلية بإضافة مؤشرات تكون جزءاً منها، وتجعل منها أداة هامة تساعد في بلوغ أهداف الألفية؟

### استخدام السياسات المالية لتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق استدامة السلم والأمن

103- إن القرارات التي تتخذها الحكومات فيما يتصل بالإنفاق، ولا سيما في التوزيع المكاني للمشاريع الاستثمارية الحكومية، والصيغة المتبعة لتوزيع الحكومات المركزية على مختلف مستويات الحكم وعبر مختلف المناطق من شأنها توطيد أو تعزيز السلم والأمن المحليين. فإذا لم يكن للبلدان سياسات منصفة للتوزيع المكاني، فيمكن أن يسفر ذلك عن تفجر صراعات مما يعيق جهود تحقيق الأهداف الإنمائية. والصراعات تحد من إمكانيات النمو لأي بلد. والصراعات أيضاً تدمر رأس المال البشري والمادي على حد سواء فضلاً عن ذلك فإن الموارد التي يمكن استخدامها في قطاعات تعزيز النمو والحد من الفقر تصرف على شراء الأسلحة وتسوية هذه النزاعات. هذا إلى جانب أن النزاعات تشجع سوء استخدام الحكم ونقوض أو تحطم رأس المال الاجتماعي، إضافة إلى أنها، من خلال ما تولده من غموض بشأن مآلات الأحوال، تُحد من إمكانية حدوث الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي.

104- وأثار الصراعات لا تقتصر على البلدان التي تحدث فيها فقط. فالبلدان المجاورة كذلك تتأثر سلباً بهذه الصراعات كما هو الحال في الصومال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبيريا، وسيراليون، والسودان (دارفور)، على سبيل المثال لا الحصر. والبلدان المضيفة للاجئين القادمين من بلدان الصراعات تتحمل تكلفة كبيرة فيما يتصل على سبيل المثال بالاختناقات في استخدام الخدمات العامة وزيادة معدلات الجريمة وأخيراً فالصراعات يمكن أن تؤدي إلى انتشار الأمراض المعدية والوبائية من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والملاريا والكوليرا، مما يزيد من نفقات التدخلات في مجال الصحة العامة.

### قضايا للمناقشة

- إلى أي مدى يمكن للامركزية المالية (الفيدالية المالية) أن تسهم في الجهود المنسقة لتعزيز التدابير الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؟
- هل يمكن لزيادة الشفافية والمساءلة في الإدارة المالية للقطاع العام أن تحد من الصراعات، وبالتالي تساعد في خلق بيئة مؤاتية للنمو الاقتصادي وتعجيل التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية؟

### 4 - الشركات والوفاء بالالتزامات

#### الشركات الدولية

105- الشركات الدولية في غاية الأهمية لإحراز التقدم نحو بلوغ أهداف الإنمائية. بيد أن هذه الشركات يجب أن تكون فعالة لكي تسهم في هذا التقدم. وفي هذا الصدد، من المهم تفعيل المبادئ والمؤشرات الخاصة بفعالية المعونة الواردة في إعلان باريس في آذار/مارس 2005 المعني بفعالية المساعدة. وقد وفّت البلدان الأفريقية بالتزاماتها بل تجاوزتها فيما يتصل بتعزيز الخسوع للمساءلة والشفافية، إلا أن عدداً من الشركاء الإنمائيين لم يفوا حتى الآن بما عليهم من التزامات. فعلى سبيل المثال، لم يصل حجم المساعدة في العديد من البلدان إلى النسبة التي تم الالتزام بها وهي نسبة 0.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (0.33 في المائة بالنسبة لبلدان الاتحاد الأوروبي الجديدة).

### قضايا للمناقشة

- كيف يمكن للبلدان الأفريقية أن تضمن تفعيل مبادئ ومؤشرات إعلان باريس؟
- كيف يمكن تشجيع المجتمع الدولي على الوفاء بالالتزامات التي قطعها لأفريقيا بما فيها التزامات عام 2005<sup>(37)</sup>؟
- تلعب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية دوراً حاسماً في الدفع قدماً بخطط عمل القارة. فما هو الدور الذي يمكن أن تضطلع به هذه الجهات في حشد الجهود الدولية لتعزيز التدخلات في مجال بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؟

### هاء - الخلاصة

(37) أنظر وثيقة نتائج المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بتمويل التنمية المعقود في أبوجا، نيجيريا أيار/ مايو 2006 .

106- سعت هذه الورقة إلى تشخيص بعض المعوقات أمام تسريع وتيرة النمو والتنمية في أفريقيا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وعملت أيضاً على تحديد عدد من القضايا التي يناقشها الوزراء وهي قضايا ستمخض عن خطط للعمل. ومع ذلك، فإن الشرط المسبق لتعزيز التدخلات الرامية لتسريع النمو والتنمية في أفريقيا لبلوغ تلك الأهداف هو وجود القيادة الملتزمة والإرادة السياسية؛ أي إرادة العمل الدؤوب والفعال لوضع السياسات والاستراتيجيات الموجودة على الورق موضع التنفيذ، وإيجاد حلول جديدة للمشاكل المزمته والناشئة، والنظر في إمكانية تبني أي سبل جديدة لتحقيق الأهداف المرجوة. وفي هذا الصدد تضطلع الدولة بدور بالغ الأهمية والدولة هي التي يقع على عاتقها ضمان أن تُخصص الموارد بصورة فعالة وأن توفر تمويلاً للاستثمارات الرئيسية مثل الهياكل الأساسية. بيد أن النجاح في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يعتمد في نهاية المطاف على توفر الطموح الوطني والدولي تحت قيادة ملتزمة لتحسين فرص الحياة لأكثر أفراد المجتمع ضعفاً.

## المراجع

African Development Bank. 2002. *African Development Report 2002: Rural Development for Poverty Reduction in Africa*.

African Union Commission. 2006. *The Review of the Achievement of the MDGs and the Millennium Declaration – An African Common Position*.

Alesina, A. and D. Rodrick. 1994. “Redistributive Politics and Economic Growth”, *Quarterly Journal of Economics*, vol. 109.

Berman, P., K. Nwuke, K. Hanson, M. Kariuki, K. Mbugua, J. Ngugi, T. Omurwa and S. Ongayo. 1995. *Kenya: Non-governmental Healthcare Provision, Data for Decision-making Project*, Harvard University, Boston, MA., and African Medical Research Foundation, Nairobi, Kenya.

Besley, T. 1995. “Property Rights and Investment Incentives: Theory and Evidence from Ghana”, *Journal of Political Economy*, vol. 103, no. 5

DFID. 2005. Leading the British Government’s fight against world poverty. <http://www.dfid.gov.uk/countries/africa/ethiopia.asp>.

Easterly, W. 2005. “Reliving the 50s: the Big Push, Poverty Traps, and Takeoffs in Economic Development”. Mimeo.

\_\_\_\_\_. 2006. “The Big Push Déjà Vu: A Review of Jeffrey Sachs, “The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time””, *Journal of Economic Literature*, vol. 44, no. 1, March.

de Janvry, A. and E. Sadoulet. 2001. “Has aggregate income growth been effective in reducing poverty and inequality in Latin America?” In Lustig, N. (ed) *Shielding the Poor: Social Protection in the Developing World*. Washington D.C.: Brookings Institution Press.

Forster, M. 2005. “MDG-Oriented Sectors and Poverty Reduction Strategies: Lessons from Experience in Health.” Paper prepared for the High-Level Forum on Health Millennium Development Goals, Paris, France, 14-15 November, 2005.

International Task Force on Global Public Goods. International Cooperation in the National Interest: Strategy and Actions for Meeting Global Challenges. Report of the Task Force.

Murphy, K, A. Shliefer, and R. Vishny. 1989. “Income distribution, market size, and industrialization,” *Quarterly Journal of Economics*, vol. 104.

Kutessa, F and Nabbuma, R. 2004. “HIPC Debt Relief and Poverty Reduction Strategies: Uganda’s Experience”. In Jan Joost and Age Ackerman, eds., *HIPC Debt Relief*. A FONDAD publication.

Loury, G. C. 1999. “Social Exclusion and Ethnic Groups: The Challenge of Economics”. Paper presented at the Annual Bank Conference on Development Economics (ABCDE), April. Washington, D.C.

Lustig, N. ed. 2001. *Shielding the Poor: Social Protection in the Developing World*. Washington, D.C: Brookings Institution Press for the Inter-American Development Bank.

Ndulu, B., L. Chakraborti, L. Lijane, V. Ramachandran, and J. Wolgin. 2007. *Challenges of African Growth: Opportunities, Constraints and Strategic Directions*, World Bank: Washington, D.C.

NEPAD. 2002. Main Report (draft). Short-Term Action Plan Infrastructure.

Nwuke, K. 2007. “Private Provision of Higher Education in Ethiopia”, forthcoming in *Journal of Higher Education in Africa (JHEA)*, CODESRIA.

- \_\_\_\_\_. 2006. "The PRSP as a Framework for Scaling Up Efforts to Reach the Millennium Development Goals". Background paper prepared for the African Ministerial Conference on Financing for Development, Abuja, Nigeria, May 2006.
- \_\_\_\_\_. 2005. "Exploring Options for Financing Regional Public Goods." In H. Ben Hammouda, *Financing Regional Integration in Africa*.
- \_\_\_\_\_. 2005. "Emerging Prometheus: Private Provision of Higher Education in Africa" in *The Scholar*, Journal of the Academic Staff Union of Nigerian Universities, Fall, 2005.
- Persson, T., and G. Tabellini (eds) 1994. "Growth, Distribution, and Politics". In *Monetary and Fiscal Policy*, vol. 2, Cambridge, MA: MIT Press.
- Sachs, J. D. John McArthur, Guido Schmidt-Traub, Margaret Kruk, Chandrika Bahadur, Michael Faye and Gordon McCord. 2004 "Ending Africa's Poverty Trap". Brooking Papers on Economic Activity.
- Sachs, J. 2005. *The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time*". New York: Penguin Press.
- Thomas, V., M. Dailami, A. Dhareshwar, D. Kaufmann, N. Kishor, R. Lopez, and Y. Wang. 2000. *The Quality of Growth*. Washington, D.C: Oxford University Press for the World Bank.
- White, H. and T. Killick. 2001. *African Poverty at the Millennium: Causes, Complexities, and Challenges*. Washington, D.C: World Bank.
- United Kingdom Commission for Africa. 2005. *Our Common Interest*.
- United Nations. *World Economic and Social Survey 2005: Financing Development*. New York.
- \_\_\_\_\_. 2005. World Summit Outcome Document.
- \_\_\_\_\_. 2006. The Report of the UN High-Level Panel on Threats, Challenges and Change.
- \_\_\_\_\_. 2006. The Report of the International Commission on Macroeconomics and Health;
- UNCTAD. 2002. *The Least Developed Countries Report 2002: Escaping the Poverty Trap*. United Nations: Geneva.
- \_\_\_\_\_. 2004. *Economic Development in Africa 2004, Debt Sustainability: Oasis or Mirage?* United Nations, New York and Geneva.
- \_\_\_\_\_. *World Investment Report 2006, FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development*. United Nations, New York and Geneva
- UNICEF. 2006. *Progress for Children: A Report Card on Water and Sanitation*, no. 5, September.
- United Nations Millennium Project. 2005. Investing in Development: A Practical Plan to Achieve the Millennium Development Goals. Report to the United Nations Secretary-General. Sterling, VA: Earthscan.
- \_\_\_\_\_. 2005a. *Combating AIDS in the Developing World. Report of the Task Force on HIV/AIDS, Malaria, TB, and Access to Medicines*. Working Group on HIV/AIDS. New York
- \_\_\_\_\_. 2005b. *Health, Dignity and Development: What will it take? Achieving the MDGs*. UNMP Task Force on Water and Sanitation: London.
- UNDP. 2006. *Human Development Report 2006. Beyond Scarcity: Power, Poverty and the Global Water Crisis*.

\_\_\_\_\_. 2003. *Human Development Report: The MDGs*.

UNECA. 2007. *Economic Report on Africa 2007*. Forthcoming.

\_\_\_\_\_. ERA 1999. *Poverty in Africa*.

\_\_\_\_\_. ERA 2001. *Monitoring Performance*.

\_\_\_\_\_. ERA 2005. *Unemployment*.

\_\_\_\_\_. ERA 2006. *Capital Flows and Development Financing in Africa*

\_\_\_\_\_. Issues Paper. 2005. Conference of Ministers of Finance, Planning, and Economic Development.

\_\_\_\_\_. 2005. Outcome Document of the 2005 Conference of Ministers of Finance, Planning, and Economic Development.

\_\_\_\_\_. 2006. Outcome Document of the 2006 Cairo PRS/MDGs Plenary.

\_\_\_\_\_. **2007. MDGs Report, "Assessing progress toward the MDGs in Africa 2006. Forthcoming.**

UNECA, World Bank, AERC et al., 2001. *Can Africa Claim the 21<sup>st</sup> Century?*

World Bank. 2005. *Economic Growth in the 1990s, Learning from a Decade of Reform, Washington, D.C.*

\_\_\_\_\_. 2006. *Global Monitoring Report 2006. Millennium Development Goals: Strengthening Mutual Accountability, Aid, Trade, and Governance*. Washington, D.C.

\_\_\_\_\_. 2006. *Fiscal Policy for Growth and Development: An Interim Report*, Washington D.C.